دائرة الحرمان

نظرة على تقديمات الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

فتحي كليب

341.48609564
ك ل ي د
140562

أوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية

مركز التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

دائرة الحرمان

فتحي كليب

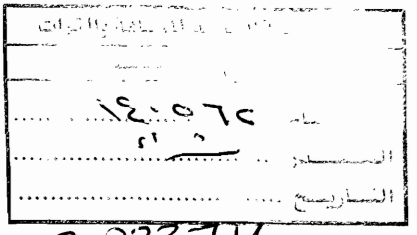

283374

الطبعـــــــة الأولـــــــى: ٢٠٠١م

جميع الحقوق محفوظة

شـــركة التقـــدم العربـــــي
للصحافة والطباعة والنشر- بيروت
الأوائـــل للنشـــر والتوزيـــع
سورية - دمشق / ص.ب ٣٣٩٧

التنضيد الضوئي: دار الشجرة لخدمات الطباعة
دمشق - ☎ ٦٣٢٠٧٧٥
التصميم والاخراج الفني: منـــال غنـــيم
تصميم الغلاف الخارجي: عز الدين ابراهيم

تقديم ...

◆◆ من خلال استعراض برامج الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، يتبين أن هناك مرجعيات ثلاثاً معنية بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين هي بالإضافة لوكالة الغوث منظمة التحرير الفلسطينية والدولة اللبنانية. وإن كانت هاتان المرجعيتان خارجتين عن نطاق هذا البحث، فإن التعرض لهما سيكون من زاوية اعطاء هذه المشكلة أبعادها الحقيقية بهدف ابراز المعاناة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان.

١) لا تخرج مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية كالهلال الأحمر والمدارس الثانوية والإتحادات عن الاطار العام لسياسة التجويع التي تمارس بحق اللاجئين في لبنان، بعد أن أصبحت أقرب إلى مؤسسات القطاع الخاص. فقد شكلت هذه المؤسسات قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان وما بعده بقليل مرجعية ثانية بعد وكالة الغوث، من خلال الوظائف التي أمنتها مؤسساتها، كالإتحادات والنقابات ومؤسسة صامد وغيرها من المؤسسات الفلسطينية الإنتاجية، وانضواء معظم الشباب الفلسطينيين تحت أجنحة الفصائل الفلسطينية المختلفة، وما وفرته هي الأخرى من موارد مالية سدت في كثير من الأحيان ثغرات اقتصادية كبيرة، إلى أن برز عاملان تبدل بنتيجتها حجم الموازنة المقررة لأماكن اللجوء ومنها لبنان.

كان أولها اندلاع الإنتفاضة الكبرى عام ١٩٨٧، وما مثله ذلك من زيادة في النفقات تجاه جماهير الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل والتي كانت تقتطع في غالب الأحيان من موازنات مناطق اللجوء في ظل غياب الدعم العربي الرسمي للإنتفاضة. والعامل الثاني كان اندلاع حرب الخليج الثانية وما أفرزته من نتائج لجهة قطع معظم المساعدات من قبل الدول

الخليجية عن منظمة التحرير الفلسطينية، وطرد العديد من العائلات الفلسطينية دون حتى السماح لبعضها بإخراج ما جنته من أموال طيلة فترة وجودها ودون صرف مستحقاتها المالية، مما ساهم أيضا في ازدياد الضائقة المعيشية والحياتية لدى فلسطينيي لبنان.

٢) وفي الجانب الآخر، ولما كان الفلسطينيون في لبنان لا يتمتعون بالحقوق الإجتماعية والإنسانية أو ما اصطلح على تسميته «الحقوق المدنية والإجتماعية» فقد تم حرمانهم من حق العمل، وبقيت الفكرة السائدة في هذا المجال «أن على كل مواطن فلسطيني وحسب كفاءته الذاتية وشطارته أن يدبر رأسه بنفسه»، بعيداً عن أية ارتباطات قانونية بينه وبين رب العمل، الذي يستطيع انهاء خدمات أجيره الفلسطيني ساعة يشاء دون أية التزامات يفرضها القانون اللبناني تجاهه، طالما أن هذا الفلسطيني ليس حاصلا على اجازة العمل التي تؤهله قانوناً ممارسة المهنة. وتكفي الإشارة إلى أنه وفي تقرير صادر عن المكتب المركزي اللبناني للإحصاء عام ١٩٩٥ تبين أنه من أصل ٤٥ ألف اجازة عمل ممنوحة للعمال الأجانب في لبنان حصل العمال الفلسطينيون على ٣٥٠ اجازة فقط، أي ما نسبته اجازة عمل واحدة لكل ألف فلسطيني. إضافة لذلك فإن القانون اللبناني يمنع على الفلسطيني الإستفادة من أية تقديمات صحية أو اجتماعية أو تربوية كما هو الحال بالنسبة لبقية الدول العربية التي تستضيف لاجئين فلسطينيين.

ويعيش اللاجئون الفلسطينيون في لبنان ظروفا سياسية واقتصادية واجتماعية قاسية، ويعانون من القلق الدائم على مصيرهم الوطني واقامتهم ووجودهم وهويتهم الوطنية جراء التطبيقات الميدانية لإتفاق أوسلو وملحقاته، وطبيعة نظرة بعض الدوائر اللبنانية إلى الوجود الفلسطيني باعتباره خطرا يهدد كيان ووحدة لبنان. وكثيرة هي المحاولات الجارية لقضم عدد من المخيمات كبرج البراجنة وصبرا، ومحاولة اقتلاع بعضها الآخر كشاتيلا بذريعة مشاريع تطوير بيروت، كما جرى من قبل مع مخيم تل الزعتر وجسر الباشا. وبذات الوجهة تم التعاطي مع مشكلة المهجرين الفلسطينيين وتبديد تجمعاتهم خارج المخيمات، ورفض كل محاولات بناء مخيم جديد لهم في القريعة أو حتى توسيع المخيمات تحت ذريعة خطر التوطين. وحتى أن اللجنة الوزارية التي تشكلت بعد الضجة التي أثيرت

حول موضوع القريعة، لم تجتمع منذ أن تم تشكيلها من قبل مجلس الوزراء وبشكل مقصود على ما يبدو بهدف عدم الوصول إلى نتائج كما أعلن رئيس اللجنة ووزير الداخلية ميشال المر.

أما تقديمات المؤسسات الاجتماعية والأهلية وإن كانت تتميز بتقديماتها، إلا أنها تبقى قاصرة عن سد الثغرات الهائلة على المستويين الإجتماعي والإقتصادي، وكذلك التقديمات المحدودة جداً للمشمولين الفلسطينيين التي يمكن إذا ما تطورت ونظمت أن تسهم في حل العديد من المعضلات الإنسانية.

٣) وانطلاقاً من كون وكالة الغوث واحدة من أهم المرجعيات الثلاث المعنية بالملف الخدماتي للشعب الفلسطيني في لبنان والتي تمثل بالنسبة للاجئين الفلسطينيين القطاع العام لهم، نظراً لأهمية الخدمات التي يستفيدون منها، فإن هذه الدراسة سوف ترتكز بشكل خاص على تقديمات الأونروا، وتكمن في كونها تكشف وبصورة تفصيلية التقليصات المتواصلة في الموازنة العامة للأونروا وانعكاساتها على الواقع الإجتماعي والإقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وهذا ما سوف يتم العرض له لاحقاً.

يعالج الفصل الأول الواقع الديمغرافي للفلسطينيين في لبنان، في ضوء العديد من التصورات التي تطرح بين الحين والآخر عن أعداد الفلسطينيين في لبنان ومستقبلهم. ويستعرض الفصل الثاني تطور الموازنة منذ تأسيس الأونروا وحتى اليوم وأبرز المحطات التي مرت فيها. وتبين الدراسة أيضا أن العجز المالي الذي تعاني منه موازنة الأونروا اليوم ليس جديدا، بل كان من احدى السمات الهامة في سياسة الأونروا المالية، ووصل في بعض السنوات إلى أرقام خيالية، لكن الأونروا استطاعت ايجاد حلول سليمة لها دون المس بقطاع الخدمات.

أما الفصل الثالث فيعالج البرنامج الخدماتي للأونروا في لبنان مع شيء من التفصيل بما يتعلق بواقع التقليصات التي مست قطاعات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الإجتماعية. ويتضمن هذا الفصل صورة عن مظاهر الفساد في بعض أجهزة الأونروا والخلل الواضح في ضعف استخدام الإمكانيات المتوفرة، وافتقاد المدير العام لأي منهج واضح في

معالجة المشكلات الإجتماعية المتفجرة، ومكافحة الفساد الذي عاد للإستشراء من جديد.

وتختم هذه الدراسة بالحديث عن وظيفة وكالة الغوث طبقاً لقرار تأسيسها وأبرز المستجدات التي طرأت على هذا الدور وتحولها من مؤسسة تعنى بالجانب الخدماتي للاجئين إلى لاعب أساس في عملية التسوية الراهنة. بعد سلسلة الخطوات التي أقدمت عليها الأونروا منذ بداية عملية المفاوضات وحتى اليوم.

مقدمة ...

معظم الأبحاث والدراسات التي تناولت مسألة الوجود الفلسطيني في لبنان، ركزت على الجانب السياسي وارتباطه بالشأن العام للقضية الفلسطينية. عدد بسيط من الباحثين أدخل في اطاره التحليلي المسألة الديمغرافية وعلاقتها بالواقع الإقتصادي والإجتماعي.

وتصطدم الدراسات عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بمشكلة مزمنة، هي النقص في المعلومات الدقيقة وقد يكون لذلك أسباب عدة أهمها:

١) واقع التشتت الذي يعيشه اللاجئون الفلسطينيون بشكل عام.

٢) عدم اقدام أجهزة الإحصاء الرسمية في الدول العربية التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين، على اعطاء احصاء الفلسطينيين المكانة التي تستحق.

٣) أما مؤسسات الثورة الفلسطينية التي كانت متواجدة في لبنان قبل العام ١٩٨٢، ورغم الإحصاء السنوي الذي كانت تجريه دائرة الإحصاء المركزي في المنظمة، فقد عجزت بدورها عن تقديم احصاء شامل ودقيق لعدد الفلسطينيين الذين يقيمون في لبنان. وبسبب من طغيان الهم السياسي والأمني والعسكري على اهتمامات القيادة الفلسطينية، نظراً للموقع الأول الذي احتلته مسألة الدفاع عن وجود مركز الحركة الوطنية الفلسطينية في لبنان، وعن الوجود الشعبي الفلسطيني في ذلك الوقت، في مواجهة الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وفي ظل أجواء الحرب الأهلية اللبنانية منذ العام ١٩٧٥، وحتى العام ١٩٩٠.

هذه العوامل مجتمعة كان لها الدور الأساسي في طمس الخصوصية الفلسطينية في لبنان وذوبانها النسبي في اطار المركز القيادي الفلسطيني الأول، وهو ما تحمل أعباءه الشعب الفلسطيني في لبنان. ورغم ذلك فهذه الظروف، لم تفرز، وفي سياق تاريخي محدد، أي تعبيرات خصوصية للشعب الفلسطيني في لبنان، غير متعارضة مع المصلحة الوطنية الإجمالية.

يبقى الإحصاء السنوي الذي تقدمه وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وهو احصاء يخضع لعدة معايير ولا يشمل معظم المقيمين في لبنان لأسباب عديدة لا مجال لذكرها. وسوف نعتمد في هذه الدراسة على الأرقام الصادرة عن الأونروا بشكل رئيسي مدعومة ببعض الإحصاءات من مصادر متعددة..

الفصل الأول

الأوضاع الديمغرافية

◆◆ ليس هناك من رقم دقيق لعدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بسبب الاختلال الكبير في الإحصاءات والتقديرات المتوفرة، ولعل أهم الأسباب في وجود هذا الإختلاف، هو عدم وجود احصاءات رسمية لبنانية، ليس لعدد الفلسطينيين فحسب، بل لعموم السكان اللبنانيين.

وما يعطي هذا الموضوع أهمية، الإكثار في الحديث مؤخراً، عن عدد الفلسطينيين في لبنان ومستقبلهم في ضوء عملية التسوية والمشاريع السياسية التي ما زالت تطرح بين الحين والآخر، وتقديم العديد من التصورات والسيناريوهات من قبل البعض بأرقام خيالية تفتقد إلى الدقة والمصداقية، حيث بلغ الرقم عند بعض السياسيين اللبنانيين ٨٠٠ ألف نسمة. أما الرابطة المارونية التي تضم في عدادها معظم القوى البابية المارونية من أحزاب وهيئات ورؤساء سابقين ونواب حاليين وسابقين، فقد طرحت تصوراً آخر، عبر دراسة قدمها رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الرابطة انطوان عقل عام ١٩٩٥، مفترضاً أن عدد الفلسطينيين في لبنان هو ٣٤٠ ألفاً، يضاف إليهم ٢٦٠ ألفاً من الفلسطينيين غير المسجلين والذين لجأوا إلى لبنان على مراحل فيكون العدد الإجمالي ٦٠٠ ألف نسمة.[١]

---

(١) النهار: ١٩٩٥/٩/٢٧

واستنادا إلى هذا الرقم، فقد بنيت العديد من التحليلات مدعومة ببعض الاستنتاجات، ومنها أن نسبة السكان الفلسطينيين تشكل ٢٠ بالمئة من عدد سكان لبنان، وأن عددهم في الكيلو متر المربع يبلغ ٥٧ نسمة، مبيناً بأنها النسبة الأعلى بين كل من سوريا والأردن، وعلى خلفية الإفتراض أيضاً أن عدد سكان لبنان هو ٣,٢ مليون نسمة.

وفي اتجاه معاكس ومغاير بشكل كامل لهذه الأرقام، أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء المهندس ميشال المر (الذي يحمل أيضاً حقيبة وزارة الداخلية) أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هو ٢٥٠ ألف نسمة، كما أعلن أن عدد سكان لبنان هو ٤,٥ مليون نسمة.[١]

هذان التصورن وغيرهما لمسألة الوجود الفلسطيني في لبنان، جرى تداولهما في الصحافة وفي كافة وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة في غياب أي كلام رسمي لبناني يضع حداً للمساجلات حول هذا الموضوع، الذي دائما ما كان يتحول إلى مادة سياسية سريعة الهضم سرعان ما تنتشر في أوساط الشارع. وباستثناء ما جاء على لسان وزير الخارجية اللبناني فارس بويز لإحدى الصحف اللبنانية[٢] عن «مشروع سياسي يجري تداوله مع مراجع دولية»، لا يمكننا القول أن هناك معلومات دقيقة حول عدد الفلسطينيين في لبنان. وحتى مشروع الوزير بويز، فقد جاء هو الآخر مبنيا على افتراضات ليست دقيقة، من نمط امكانية سماح إسرائيل بلم شمل العائلات الفلسطينية مع أقاربها في فلسطين..

إن ما يجمع بين كل المشاريع، هو اتفاقها على قاسم مشترك ووحيد يشكل ركناً أساسيا في كل مشروع، وهو تهجير الفلسطينيين إلى البلدان العربية والأجنبية، حيث كان آخر مشروع قدم بهذا الإطار، ما طرحته الباحثة الأميركية دونا آرزت (DONA ARZT) في بحث جرى تمويله من قبل مجلس العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي.

---

(١) جاء ذلك في حديث غير رسمي أدلى به الوزير ميشال المر خلال برنامج تلفزيوني بثته المؤسسة للارسال (LBC) بتاريخ ١٩٩٧/١/٩.

(٢) السفير: ١٩٩٥/٤/١٨.

إن الإستخدام غير العلمي لمسألة الأرقام، هو أمر لا يمكن اعتباره عفوياً، بل متعمداً ويعكس رغبة مقصودة بالتلاعب بالأرقام وفقاً لما تقتضيه قواعد اللعبة السياسية. فإذا كان الهدف لإبراز أن هناك عبئا لهؤلاء اللاجئين ولا يستطيع لبنان تحمله ترتفع الأرقام بشكل يفوق التصور، كما تبرز الرابطة المارونية، وهو موقف يتبناه العديد من السياسيين اللبنانيين خاصة أصحاب المواقف التقليدية تجاه الفلسطينيين. أما إذا كان الهدف فرض هيبة الدولة وضرورة تحملها لمسؤولياتها خاصة في القضايا الإجتماعية والمعاملة الحسنة للاجئين تنخفض الأرقام كما جاء على لسان وزير الداخلية.

أمام هذا التفاوت الحاد، والمبالغة المفتعلة في بعض الأحيان، ما هو العدد الحقيقي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، أو الأقرب إلى الحقيقة في غياب الإحصاءات الرسمية؟

بالرغم من الإختلاف والتفاوت في التقديرات، فإن هناك العديد من المصادر تعطي صورة تقديرية، منها ما يصدر عن وكالة الغوث من إحصاء سنوي، وما يصدر عن مركز الإحصاء الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبعض المساهمات من كتاب وباحثين. وسنحاول هنا الإستعانة بأكثر من مصدر بهدف مقاربة الدقة.

إن الطريقة التي اعتمدها الباحث الفلسطيني سهيل الناطور في كتابه «أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان»[1]، وغيره من الباحثين تعتبر الأقرب إلى المنطق، وذلك من خلال الإعتماد على المعدل الوسطي للنمو السكاني الصافي للاجئين. فأغلب المصادر تتقارب في تقدير عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من فلسطين عام ١٩٤٨، باتجاه لبنان بما لا يقل عن مئة ألف فلسطيني.. وإذا قارنا الأرقام الواردة فيما بعد، نجد الفوارق كبيرة باختلاف المصادر أو شمولية الإحصاء أم بالعينة، والإكتفاء بإحصاء سكان المخيمات أم أن الإحصاء تم لجميع الفلسطينيين في كل الأماكن.

---

(١) سهيل الناطور: أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان ـ دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر ـ الطبعة الاولى كانون الثاني ١٩٩٣ ـ ص٨ و٩.

هذا في حين أن بعض المصادر اختلفت بالأرقام بشكل كبير وواسع في عدد من السنوات. ففي حين قدرت الأونروا عدد فلسطينيي لبنان عام ١٩٨٠ بـ٢٢٦,٤٥٥ نسمة. نجد المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء يقدم صورة أخرى ويشير أن العدد عام ١٩٧٩ بلغ ٣٢٦,٨٨٢ نسمة. وهكذا نجد أن لا أرقام نهائية دقيقة، وكل ما ورد عبارة عن تقديرات.

وإذا اعتمدنا المعدل الوسطي للنمو السكاني الصافي للفلسطينيين في لبنان والبالغ ٣ بالمئة سنوياً، كما تشير أغلب المصادر يمكن نظرياً احتساب الحد الأدنى لعدد اللاجئين الذين من المفترض أن يكونوا مسجلين في لبنان بغض النظر عن مكان إقامتهم الحالي وهو الآتي:

العام	العدد
١٩٤٨	١٠٠,٠٠٠
١٩٥٠	١٠٦,٠٩٠
١٩٥٥	١٢٢,٩٨٥
١٩٦٠	١٤٢,٥٧٢
١٩٦٥	١٦٥,٢٧٩
١٩٧٠	١٩١,٦٠٢
١٩٧٥	٢٢٢,١١٨
١٩٨٠	٢٥٧,٤٩٤
١٩٨٥	٢٩٨,٥٠٦
١٩٩٠	٣٤٦,٠٤٨
١٩٩١	٣٥٦,٤٢٩
١٩٩٢	٣٦٧,١٢٢
١٩٩٣	٣٧٨,١٣٥

هذا الرقم الأخير يتقارب مع الرقم الذي أوردته وكالة الغوث عام ١٩٩٥، حيث بلغ عدد المسجلين الفلسطينيين لديها ٣٤٦,١٦٤ ارتفع عام ١٩٩٦ إلى ٣٤٩,٧٧٣ نسمة، أي ما نسبته ١٠,٧ بالمئة من عموم

اللاجئين المسجلين لديها والذين يبلغ عددهم ٣,٢٤٦,٠٤٤ لاجئ[١]. وإذا ما أخذنا هذا الرقم وتمت مطابقته مع العدد الذي أورده وزير الداخلية لسكان لبنان، فيتضح التالي:

عدد سكان لبنان	عدد اللاجئين	النسبة	نسبتهم في كم٢
٤,٥مليون	٣٥٠ ألف	٧,٧	٣٥

إن الرقم الصادر عن الأونروا لا يشمل أكثر من عشرين ألفا نزحوا عام ١٩٤٨، ويمتلكون أذونات اقامة شرعية، ليرتفع عدد اللاجئين المقيمين في لبنان إلى حوالي ٣٧٠ ألف لاجئ. وبالجانب الآخر فإن الرقم الصادر عن الأونروا يشمل أعدادا من اللاجئين الذين هاجروا من لبنان إلى الدول الأوروبية منذ الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وآخرين من أبناء القرى السبع الذين حصلوا على الجنسية اللبنانية بموجب مرسوم التجنس الصادر في العام ١٩٩٤، مضافا إليهم عدد آخر من الذين غادروا لبنان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة منذ توقيع اتفاق أوسلو. وبالتالي فإن العدد الحقيقي للاجئين الفلسطينيين في لبنان ينخفض إلى حدوده الدنيا بعشرات الآلاف. أما الذين يقيمون بصورة غير شرعية، فإن نسبتهم بسيطة جداً ولا تعد كونها حالات فردية.

ويجري الحديث عن أن الدولة اللبنانية تحضر ملفا تفصيلياً عن أعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، استباقا للإستحقاقات القادمة، وهي فعلياً تملك أرقاما دقيقة حول عدد اللاجئين الذين يقيمون على أراضيها، وهناك كلام غير رسمي عن آلية معينة لإجراء مسح عام للفلسطينيين تشارك فيه أجهزة الدولة المعنية، خاصة وزارة الخارجية التي ينكب المسؤولون فيها على تحضير ملف كامل عن الفلسطينيين في لبنان لجهة عددهم وحقوقهم والخيارات السياسية التي يفترض من لبنان تقديم الإجابات بشأنها في مواجهة الحلول التي قد تنتج عن عملية التسوية الراهنة.[٢]

---

(١) التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الغوث لعام ١٩٩٤/١٩٩٥.
(٢) السفير: ١٩٩١/١٠/٥.

وبانتظار تقديم هذه الإجابات عن عدد الفلسطينيين في لبنان، ينبغي معالجة هذا الموضوع بطريقة صحيحة وهادئة، بعيداً عن أية خلفيات أو منطلقات تتخذ من التوطين ذريعة باتجاه سياسات تلحق الأذى بالوجود الشعبي الفلسطيني وبما يؤثر سلبا على عموم قضية اللاجئين.

التوزيع السكاني والجغرافي للمخيمات:

يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في وكالة الغوث عام ١٩٩٦، بـ٣٤٩ ألف نسمة، أي ما نسبته ١٠,٧ بالمئة من مجموع اللاجئين لدى الأونروا. ويعيش ٥٣,٢ بالمئة منهم في ١٢ مخيماً[١]، وتزيد هذه النسبة إذا ما أخذنا بالإعتبار التجمعات السكنية الأخرى غير المعتمدة من قبل الأونروا بشكل رسمي، لتصل إلى أعلى نسبة للتمركز في المخيمات، وهي القائمة حاليا في الأردن وتبلغ ٤١,١ بالمئة، ولهذا مدلولات عدة تتعلق بسوء الأوضاع المعيشية والحياتية بشكل أساسي.

ويتوزع السكان المسجلون على المخيمات كالآتي:[٢]

عين الحلوة	٣٨٧٥٣
نهر البارد	٢٥١٤٨
الرشيدية	٢٢٦٨٣
البرج الشمالي	١٦٤٥٦
برج البراجنة	١٣٨٧٧
البص	٨٢٢٧
البداوي	١٣٥٤٥
شاتيلا	٧٢٤٢
ويفل (بعلبك)	٦٦١٨
الميه والميه	٣٩٨٦
ضبية	٣٩٥٩
مار الياس	٦٣٥

(١) نشرة غير رسمية صادرة عن الأونروا ـ آذار ١٩٩٦.
(٢) المصدر السابق.

ومن الطبيعي أن لا يعكس هذه الأرقام الدقة، إذ أن احصاءات الأونروا لا تأخذ عادة الهجرة الداخلية بين المخيمات بعين الإعتبار، كما أن الحروب التي شهدتها المخيمات في السابق، وأدت إلى تدمير ثلاثة مخيمات وإزالتها نهائيا (تل الزعتر، النبطية، جسر الباشا) أدت عمليا إلى لجوء سكانها إلى المخيمات الأكثر أمنا واستقرارا.

ويبرز الإختلاف بشكل واضح في المسح الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء عام ١٩٩٠ حول توزيع السكان والمساكن، والذي شمل عينة من ١١٨٧١ مسكنا تعيش فيها ٦٦٩٦٩ نسمة موزعين كالآتي:[١]

المخيم	عدد المساكن	عدد السكان	متوسط عدد الغرف في المسكن الواحد	متوسط عدد أفراد المسكن الواحد
مخيم عين الحلوة	٤٠٧١	٢٢١١٢	٢,١	٥,٤
مخيم البركسات	٢٦٣	١٤٩٦	٢,٧	٥,٧
محيم الميه وميه	٢٤٠	١٢٠٥	٢,٢	٥,٠
مخيم الرشيدية	١٠١٠	٥١٢٣	٢,١	٥,١
مخيم البرج الشمالي	٨٣٧	٤٧٢٤	١,٩	٥,٧
مخيم البص	٧٥١	٣٨٩٢	٢,٤	٥,٢
المجموع	**٧١٧٢**	**٢٨٥٦٣**	**٢,١**	**٥,٢**
محيم الجليل	٤٦٨	٢٦٦١	١,٧	٥,٢
تجمع بر الياس	٢٣٥	١٣١٢	٢,٢	٥,٦
تجمع باقي البقاع	١٣٤	٧٥٤	٢,٥	٥,٦
مخيم مار الياس	١٩٠	١٠٥٤	١,٩	٥,٥
المجموع	**١٠٢٧**	**٥٧٨٢**	**٢,٠**	**٥,٦**
مخيم البارد	٢٢٤٦	١٤٥٢٩	٢,٢	٦,٥
مهجرو البارد	١١٦	٧٥٢	١,٩	٦,٥
محيم الداوي	١٣١٠	٧٢٤٣	٢,٦	٥,٦
المجموع	**٢٦٧٢**	**٢٢٦٢٤**	**٢,٢**	**٦,٢**

(١) السكن والمرافق العامة في مخيمات لبنان: المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني ٢٦-٢٨/٦/١٩٩٠

وكما ذكرنا فإن هذا التفاوت مرده إلى واقع الهجرة بين المخيمات، وبما يسبب ضغطا سكانيا كثيفا على الرقعة الجغرافية للمخيمات والتي ما تزال على حجمها منذ اللجوء.

ومثال ذلك أن مخيم عين الحلوة الذي تقدر الأونروا عدد سكانه بـ ٣٨ ألف نسمة، هو في الحقيقة أكبر من ذلك بكثير، ويتجاوز عدد سكانه راهناً الخمسين ألف نسمة.

الفصل الثاني

تطور الموازنة منذ التأسيس وحتى اليوم

◆◆ موضوع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وميزانيتها تحديدا، موضوع يطول. كونه يمس بجوانب أخرى منه الدول العربية التي تستضيف جزءا من اللاجئين على أراضيها، خاصة الأردن ولبنان، اللذين يستضيفان العدد الأكبر منهم. فما يجري اليوم على مستوى السياسة المالية للأونروا من تخفيضات متواصلة ومتسارعة في حجم الموازنة وانقاص الخدمات الأساسية، وما استتبع ذلك من تحركات خاضها اللاجئون احتجاجاً على السياسة الخدماتية الجديدة ليس إلا البداية.

لذلك فإن صرخات الإحتجاج المتعالية من قبل اللاجئين، وسلسلة الاضرابات والاعتصامات وعشرات المذكرات المرفوعة لرئاسة الأونروا لا يمكن اعتبارها ردة فعل على اجراءات اعتاد اللاجئون عليها. بل هي اضافة لذلك، تمثل تخوفا مشروعاً من قبل اللاجئين الفلسطينيين حول دور ومستقبل وكالة الغوث، بعد مجموعة من التطورات السياسية التي أقدمت عليها الأونروا في السنوات الخمس الماضية، ومشاركتها المعلنة في دعم عملية التسوية. ليبدو وكأن الأونروا تمثل رأس حربة في تنفيذ المشاريع السياسية المطروحة لتصفية قضية اللاجئين عبر دورها التخطيطي والإشرافي في عملية وضع الموازنة وتوزيعها، وبهدف الوصول إلى مرحلة قد تنعدم فيها مبررات وجودها.

والحديث عن موازنة الأونروا يجب ألا يستبعد الظروف السياسية التي تعمل وكالة الغوث في اطارها وتؤثر تأثيرا كبيرا في مجمل سياساتها المالية والنقدية. وهو ما سنحاول استعراضه لاحقا.

ليس هناك من تعريف واضح لوكالة الغوث. لكن يمكن الاستدلال على مثل هذا التعريف من خلال نص القرار ٣٠٢ الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٩، والذي بموجبه تم تأسيس الأونروا. فقد جاء في نص القرار: «.. من الضروري استمرار المساعدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، بغية تلافي أحوال المجاعة والبؤس بينهم، ودعم السلام والإستقرار، مع عدم الإخلال بالفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤.. وضرورة اتخاذ اجراءات فعالة، في أقرب وقت ممكن، بغية انهاء المساعدة الدولية للإغاثة..». والمقصود بهذه العبارة الأخيرة إنهاء مشكلة اللاجئين وفق القرار ١٩٤. (١)

من هذا النص يمكننا استخلاص التعريف التالي: إن الأونروا مؤسسة دولية تعنى بتقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين، بسبب ما حل بهم جراء اقتلاعهم من بلادهم وتشريدهم في مختلف بقاع الأرض. وهي بذلك تختلف عن بقية المؤسسات الدولية، خاصة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التي جاء تأسيسها بعد تعاظم ظاهرة اللجوء والانتقال القسري بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٦. وعلى الرغم من العناصر الإيجابية التي يحملها هذا التعريف، بحصر نشاط الأونروا بتقديم المساعدات، فإن السلبية التي يمكن تسجيلها تكمن في غياب الصيغة القانونية لحماية اللاجئين من أية ممارسات لا إنسانية، وفقدان المرجعية الدولية التي تحمي حقوقهم كبقية اللاجئين في العالم. وهذا مرده إلى النية الدولية بعدم اخضاع اللاجئين الفلسطينيين لإشراف المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

ووكالة الغوث واحدة من أكثر المنظمات الدولية عملانية لجهة تقديم خدمات شبه حكومية ومنتظمة تشمل ثلاثة أقطار عربية بالاضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وطوال فترة نصف قرن، نجحت الأونروا في

---

(١) رمزي رباح: اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم ـ دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر ـ الطبعة الاولى ١٩٩٦ ـ ص٥٥.

أداء مهمتها، متجاوزة احتياجات اللاجئين لجهة الموارد التي وضعها المجتمع الدولي بتصرفها وذلك حتى بداية الثمانينات وصولا إلى العام ١٩٩٣، تاريخ بدء التدابير التقشفية الأكثر خطورة على صعيد تردي الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية للاجئين الفلسطينيين، وبما عكسته من نية حقيقية لتحلل المجتمع الدولي من التزاماته تجاه هذه القضية، واتخاذ الأونروا كأداة لتنفيذ هذا المشروع.

وقبل البدء باستعراض التخفيضات التي مست الموازنة العامة، وانعكاس ذلك على مستوى ونوعية الخدمات المقدمة لا بد من القاء نظرة على تطور الموازنة ومشكلة العجز المالي الذي تعرضت له خلال سنوات عملها.

تشير الفقرة ٥/٩ من المادة التاسعة للأنظمة المالية للأونروا: «إن الميزانية العامة وبعد مراجعتها من قبل الجمعية العامة تمنح المفوض العام صلاحية تحمل اللالتزامات واجراءالتوزيعات للأغراض الملحوظة في تلك الميزانية بالمقدار الذي تتيحه التبرعات التي تم استلامها فعلا أو الأموال المتوافرة حقا. ويمكن للمفوض العام أن يتحمل التزامات اضافية مقابل تبرعات سبق التعهد بها لمشاريع معينة»[١] تبعا لهذا النص، تتقسم الموازنة إلى قسمين: الأول متعلق بالتبرعات (نقدية وعينية)، أما الثاني فهو متعلق بالبرامج العادية وملحقاتها. وتبدأ دورة الموازنة بمراجعة تجري في الاجتماع السنوي للهيئة الادارية العليا لوكالة الغوث، المخصصة لمناقشة التبرعات المقدمة أو المتعهد بها، واقتراح النفقات بناء عليها. بعد ذلك يرفع تقرير الهيئة الإدارية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والمالية التي ما أن توافق عليه بعد مناقشته حتى يرفع إلى المفوض العام للأونروا الذي يرفعه بدوره إلى الجمعية العامة مرفقا بالتقرير السنوي عن أعمال الوكالة طيلة عام مضى.

وخضعت موازنة الأونروا، منذ سنواتها الأولى، لقانون أساسي لم تستطع تجاوزه بعد حوالي نصف قرن على تأسيسها، وهو عدم السماح بتحويل أي جزء من الموازنة إلى رأسمال مادي ثابت، بما يترتب عليه من

---

(١) جريدة الدستور الأردنية: ١٩٩٦/٩/٢٧.

غياب امكانيات تطور أي قوى منتجة أو تراكم لرأس المال بهدف الوصول تدريجيا إلى نوع من الإكتفاء الذاتي. من هنا كان الخيار الحاسم بعدم تخصيص أي جزء من ميزانية الأمم المتحدة لوكالة الغوث، ولهذا أسبابه السياسية برفض ربط مصير الأونروا بمصير الأمم المتحدة وبالتالي تسهيل اي مخطط مستقبلي لإنهاء أعمالها.

ودرجت العادة أن تضع الأونروا موازنتها بشكل سنوي. لكن تماشياً مع غالبية منظمات الأمم المتحدة، لجأت إلى اعتماد دورة السنتين ابتداء من العام ١٩٩٢، وعلى أساس الأعداد المتوقعة من اللاجئين المستفيدين وبذريعة أن عدد الذين يقيمون في مناطق عملياتها هو دائما أقل من العدد المبين في السجلات[١]، مما يجعل الاستنساب في رسم سياسة الأونروا هو السائد، ومن ثم وضع عملية الموازنة وتوزيعها على الاحتياجات والأولويات تحت تصرف المفوض العام مستندا بذلك إلى رأي المجلس القانوني للأمم المتحدة عام ١٩٧٥، الذي أجاز للمفوض العام صلاحية تقليص الخدمات بسبب أية صعوبات مالية قد تطرأ.

وتعتمد وكالة الغوث في جمع تبرعاتها على طريقة دب الذعر والخوف في نفوس المتبرعين، واعتبار قضية اللاجئين «لغما جاهزا للإنفجار إذا لم تحل وفق ما يرغب أصحاب القضية»، مع عدم اغفال الضرر الذي سيصيب الدول المتبرعة من احتمال تعرض مصالحها للخطر، فيما لو أعلنت الأونروا افلاسها في وقت مبكر، وهي بذلك تختلف عن الجمعيات الخيرية التي تخاطب المتبرعين في مشاعرهم الإنسانية.

لذا وفي غياب قدرة المجتمع الدولي على فرض تطبيق قراراته خاصة القرار ١٩٤، الخاص بعودة اللاجئين إلى فلسطين، يبقى الحل الأمثل، من وجهة نظر وكالة الغوث «الحفاظ على الوضع الحالي ومواصلة دعم الأونروا التي تشكل عامل استقرار وصمام أمان اجتماعي لجميع الأطراف». وهذا الدعم هو الذي سيضمن لأصحاب الحل السياسي وللدول المتبرعة مكاسب سياسية تفوق قيمة التضحيات المالية التي تقدمها

---

(١) علي فيصل: اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث ـ دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر ـ الطبعة الاولى ١٩٩٦ ـ ص٢٤.

للاجئين عبر الأونروا، التي دائماً ما كانت تتحول منابرها إلى ميادين صراع بين الأقطاب الدولية. وما يعزز هذا التحليل ما حمله نص القرار ٣٠٢ السابق الذي ربط بين «تلافي أحوال المجاعة والبؤس (للاجئين) ودعم السلام والإستقرار». ولهذا نجد أشد الأطراف الدولية حرصاً على الأمن والسلام في المنطقة، هي الأكثر حرصاً على استمرار عمل وكالة الغوث، وهو ما برز بشكل واضح في اجتماع عمان بين وكالة الغوث وممثلي المجموعة المتبرعة بتاريخ ١٩٩٣/٣/٨، من حيث اصرار المجموعة الأوروبية على استمرار عمل الأونروا مقابل السعي الأميركي لنعيها وتسليم صلاحياتها بشكل مبكر.

وإن كان موضوع تخفيض وتقليص الخدمات ليس جديداً، وشكل على الدوام سمة بارزة في سياسة الأونروا الخدماتية، إلا أن التخوف اليوم، في كون الحديث عن التقليصات وامكانية انهاء عمل الأونروا قبل ايجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين قد تصاعد بشكل لافت في الآونة الأخيرة، وبدأت تطبيقاته العمليةعلى الأرض، وبوادره واضحة على أكثر من مستوى.

لقد عانت موازنة الأونروا من عجز دائم طيلة فترة السنوات الماضية. وإذ نوافق على أن حجم الموازنة، زيادة وانقاصاً، ليس ثابتاً، وهو في تذبذب مستمر، إلا أن هذا التذبذب وعدم الإستقرار كانا على الدوام من إحدى السمات الهامة التي طبعت موازنة الأونروا، وهذا عائد بطبيعة الحال إلى المزاجية التي تتحكم بالدول المانحة وفي سياساتها الاقتصادية والمالية وتراعي فيها مصلحتها محليا ودوليا وهو ما أثر تاريخيا على مستوى الخدمات، لكن هذا التأثيرلم يصل إلى درجة أنقاص الخدمات بالحجم الذي برز مؤخراً وبتأثيراته السلبية المباشرة على مستوى معيشة اللاجئين، وأثار ريبة وشك في نفوسهم من سياسة مضمرة للوكالة تجاه حقوقهم، خاصة وأن هذه العملية تأتي مترافقة مع محاولة البحث عن حلول لمشكلة الشرق الأوسط وعنوانها العريض القضية الفلسطينية، التي تمس بأبرز وجوهها مستقبل اللاجئين ومصيرهم الوطني.

وبدأت الأونروا عملياتها المالية والاقتصادية بمجموعة من المشاريع الزراعية، حيث قدر احتياطها النقدي بحوالي ٤٨ مليون دولار. لكن

وبسبب فشل هذه المشاريع من تحقيق هدفها، أخذت الدول المانحة بتقليص مساهماتها المالية تجاه الأونروا، وعانت الموازنة العامة منذ ذلك الحين من أزمة مالية بدء من عام ١٩٥٥، ونتيجة ذلك تراجع الاحتياطي النقدي من ٣٧ مليون دولار إلى ٢٠ مليون دولار بين الفترة من عام ١٩٥٥ وحتى العام ١٩٥٧، واستمر هذا الرقم على ثباته حتى العام ١٩٦٣[١]، ليعود ويسجل تراجعاً جديداً ويرسو على ٣ ملايين دولار أميركي عام ١٩٧٣، تسلمت بعد ذلك المقاومة الفلسطينية مهمة القطاع العام بالنسبة للاجئين، بحيث لم تعد مسألة تخفيض الموازنة مشكلة بحد ذاتها، بسبب طغيان العمل العسكري المباشر على ما عداه، رغم أن الإنخفاض كان متواصلا وبشكل مخيف، حيث بلغ العجز ١٠ ملايين دولار عام ١٩٧٤، مما اضطر المفوض العام للأونروا إلى التهديد بإجراء تقليص على الخدمات قد تشمل المساعدات الغذائية وإلغاء مرحلة التعليم الإعدادي. بسبب هذا التهديد والمخاوف من ردة فعل اللاجئين، تسلمت الأونروا تبرعات بلغت ١٢,١ مليون دولار كانت كافية لسد العجز الحاصل، وتوزعت هذه التبرعات على المجموعة الأوروبية (٧,٩ مليون دولار) والولايات المتحدة الأميركية (٤,٢ مليون دولار)[٢].

وبالرغم من ذلك عادت الأونروا ووقعت في عجز مالي آخر لم يسبق له مثيل في تاريخ وكالة الغوث بلغ ٤٦ مليون دولار في عام ١٩٧٥. وقد يكون السبب في ذلك انخفاض سعر الدولار بنسبة ١٦,٦ بالمئة، وكان له انعكاسات على مستوى سعر الصرف العالمي، لكن هذه المرة كان المنقذ حكومة المملكة العربية السعودية التي تبرعت بـ ١٠ ملايين دولار، والولايات المتحدة بـ ٦ ملايين دولار أميركي. ومع اقتراب اعلان الأونروا لإفلاسها، طلب المفوض العام للأونروا نصيحة اللجنة الاستشارية بشأن تقليص الخدمات، لكنها رفضت الإستجابة لطلبه وأصرت على عدم المس بجوانب الخدمات المقدمة للاجئين، وكان السبب في هذا الرفض، امتناع حكومات أغلب الدول العربية المضيفة عن الموافقة على قرار يجيز للمفوض العام بإتخاذ قرارات تتعلق بتخفيض الخدمات لمواجهة

---

(١) نزيه قورة: شؤون فلسطينية ـ العدد ٣٠ شباط ١٩٧٤ ـ ص١١٣ وما بعد.
(٢) جريدة الدستور الأردنية: ١٩٩٦/٩/٢٦.

الإنهيار المالي الذي كانت الأونروا معرضة له.. لكن اللجنة، وبعد فترة قصيرة، عادت وأعطت المفوض العام صلاحية تحديد مستوى خدمات الأونروا وفقا للموارد المتاحة، وعلى هذه الصلاحية استند في وقف توزيع الحصص الغذائية عام ١٩٨٢ باستثناء لبنان، وهي المرة الأولى التي تلجأ فيها الأونروا إلى تقليص خدماتها. وفي هذا العام تحديدا طالبت الجمعية العامة الدول المتبرعة باستبدال تبرعاتها من عينية إلى نقدية والسماح بتحويل التبرعات العينية إلى نقدية، وقد كان هذا العام عام الاحتجاجات الفلسطينية على سياسة وكالة الغوث، حيث اتهم اللاجئون والأقطار العربية المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية المجتمع الدولي بالتنصل من التزاماته نحو اللاجئين الفلسطينيين.

وقد جاء الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ليفرض أعباء اضافية على موازنة الأونروا، مما دفع الأونروا إلى تخصيص موازنة استثنائية بلغت ٦٠ مليون دولار انخفضت بعد الإجتياح إلى أدنى مستوى لها لتستقر على عتبة الخمسة ملايين دولار، حيث بدأت الموازنة العامة تشهد انخفاضا متسارعا بلغ ذروته عام ١٩٨٥ ووصلت قيمة العجز المتوقع إلى ٦٧ مليون دولار، لجأت الأونروا على أثره إلى اتخاذ العديد من التدابير التقشفية التي لم تمس قطاع الخدمات الأساسية وتوزعت كالآتي:

- ☆ تقليص عدد موظفي الرئاسة وتأجيل زيادة دفع الرواتب للموظفين (١٤ مليون دولار).
- ☆ تقليص في قسم التجهيزات والمشتريات (٦ ملايين دور).
- ☆ وقف جميع أعمال الإنشاءات والصيانة (١٩ مليون دولار).
- ☆ تسلم تبرعات بقيمة ١٦ مليون دولار. مما أدى إلى انخفاض العجز إلى حوالي مليون دولار، بسبب الفروقات في أسعار تبديل العملات.[١]

وبالرغم من قيمة هذه المبالغ المقدمة نقدا عادت الموازنة للإنخفاض من جديد، خاصة منذ بداية التسعينات، بسبب حرب الخليج الثانية وما ولدته من هجرة آلاف العائلات الفلسطينية من الخليج إلى مناطق عمليات

---

(١) جريدة الدستور الاردنية: ١٩٩٦/٩/٢٧.

الأونروا، مما سبب ضغطاً سكانياً كثيفاً على المدارس تحديدا والقطاع الصحي، مضافا إلى ذلك، الأزمة المالية التي عصفت بمنظمة التحرير الفلسطينية وأدت إلى إغلاق معظم مؤسساتها الإجتماعية في لبنان تحديدا.

أما في الوضع الراهن، فأرقام الأونروا تبين أن الأعوام السابقة شهدت تخفيضات حادة طالت كافة القطاعات الخدماتية، رغم أن المدير العام في لبنان يتحدث عن زيادة في الموازنة والخدمات. فإذا كان صحيحاً أن الموازنة العام للأونروا شهدت ارتفاعاً رقميا ملحوظاً بلغت عشرين مليون دولار للعامين ١٩٩٦/ ١٩٩٧، فإن هذا الإرتفاع لم تواكبه زيادة مماثلة في موازنة لبنان، التي شهدت انخفاضا حوالي ٧٠ ألف دولار دون احتساب الزيادة السنوية على الموازنة والبالغة ٣ بالمائة، وذلك بسبب العجز المتراكم في الموازنة، ولجأت مؤخراً إلى اقتطاع جزء من الموازنة العامة لسداد هذا العجز وفقا لمرحلتين، بلغت قيمة المبلغ المقتطع في المرحلة الأولى ١٨ مليون دولار، على أن يتم اقتطاع المبلغ المتبقي ومقداره ٢٢ مليون دولار حتى شهر أيار القادم اذا لم ترد تبرعات إضافية. كما لجأت إلى اقتطاع نسبة ١٦ بالمائة من موازنة لبنان، أي ما يعادل مليون دولار، توزعت على القطاعات الثلاثة بنسبة ١٦ بالمائة لكل منها. ومن المتوقع أن تقتطع مبالغ أخرى من موازنة العامين القادمين لتصل إلى حوالي ٣٢ بالمائة، مما يؤدي عمليا إلى تلاشي الخدمات.(١)

ولا نستطيع في هذه الدراسة إيفاء موضوع تخفيض الموازنة وانعكاس العجز على مستوى الخدمات المقدمة، نظراً لضخامة المأساة، فسنحاول قدر المستطاع، ومن خلال الاعتماد على تقارير الأونروا نفسها، بهدف الوصول إلى معرفة الآثار السلبية لهذا العجز. تقول الأونروا: رغم تطبيق التدابير التقشفية واستمراريتها، فقد أنهت الوكالة العامين ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ بعجز قدره ٥٦ مليون دولار. جرت تسوية قسم كبير منه بالاستلام المتأخر لمبلغ سبق لأحد المتبرعين وإن وعد بالتبرع به. وأنهت الوكالة العامين ١٩٩٤ـ ١٩٩٥ بعجز معدل قدره ١٤,٤ مليون دولار في برنامجها العادي قيد منه مبلغ ٦ ملايين مقابل عام ١٩٩٤ ومبلغ ٨,٤ ملايين دولار

(١) مجلة الحرية: العدد ٦٨٠ ـ ٦ ـ ١٢ نيسان ١٩٩٧.

مقابل عام ١٩٩٥، وفي منتصف عام ١٩٩٦ قدرت الأونروا العجز بمبلغ ١٦ مليون دولار، وتم إرجاء دفع ١٢ مليون كزيادات على الرواتب من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦، غير أن عدم وفاء أحد المتبرعين بدفع مبلغ سبق وتعهد به، أدى إلى زيادة العجز الفعلي إلى ٨,٤ ملايين عام ١٩٩٥.

ونتيجة لذلك لجأت الأونروا إلى بعض التدابير التقشفية واستطاعت توفير ٩ ملايين دولار عام ١٩٩٦ منها:

☆ تجميد التعيينات في بعض الوظائف الدولية.
☆ تجميد تعيين معلمين جدد في جميع مناطق العمليات بنسبة ٥٠ بالمائة.
☆ تخفيض في ميزانية شراء الآليات والمواد بنسبة ٧٥ بالمائة.

والمشكلة التي تعاني منها ميزانية الأونروا، هي أن العجز أصبح مركباً، وهناك فارق كبير بينه وبين العجز السنوي الذي يمكن إحتوائه وقد لايؤثر على مستوى الخدمات، بينما العجز المركب هو عبارة عن عجز سنوي مؤقت وتراكمي من السنوات التي سبقته، ولا يمكن بالتالي لأية تدابير تقشفية أن تسد ولو قسم بسيط منه. وقد عرضت الأونروا عام ١٩٩٦ طبيعة الطبقات الثلاث للعجز المركب وفق الآتي:

١- يقدر العجز الأساسي لعام ١٩٩٦ بمبلغ ٩,٣ ملايين دولار.
٢- عجز تراكمي قدره ٣٢,٥ مليون دولار، ويتكون من عجز السنوات السابقة.
٣- إضافة إلى العجز التراكمي هناك مبلغ ١٢,٧ مليون دولار يوضع جانباً كل عام لصندوق تعويضات نهاية خدمة الموظفين، أي مامجموعه ٤٥,٢ مليون دولار، وهو المبلغ الحقيقي الذي تحتاجه الأونروا اليوم[١].

وفي تبريرها لحالات العجز، تعطي الأونروا العديد من الأسباب منها:

☆ أن بعض المتبرعين التقليديين الذين يمولون الميزانية العادية كانوا غير قادرين على زيادة تبرعاتهم لمواكبة الزيادة السنوية والبالغة ٥ بالمائة سابقاً ثم ٣,٥ وأخيراً ٣ بالمائة بسبب ماستجد من حالات طوارئ عالمية

(١) جريدة الدستور الأردنية: ١٩٩٦/٩/٢٥.

واقليمية جديدة تنافس احتياجات الأونروا القائمة، مثل البوسنة وبعض بلدان آسيا وافريقيا.

✯ ظهور وكالات تنفيذية جديدة تقدم المساعدة للاجئين، والمقصود هنا هو برنامج تطبيق السلام الذي استحدث بعد تطبيق اتفاقية أوسلو.

إن هذه الأسباب، ورغم أنها صحيحة بجانب كبير منها، إلا أنها تبقى ثانوية مقارنة بالدوافع السياسية، التي تعتبر الأساس في مشكلة العجز المالي، والتي يمكن ردها إلى الآتي:

١- زيادة الاهتمام الدولي بعملية التسوية ودعمها مادياً على حساب موازنة الأونروا وليس بإطار موازٍ لها كما يقول المفوض العام، إذ أن برنامج تطبيق السلام يتخذ من الإجراءات الميدانية مايجعلنا نقول أنه برنامج بديل للأونروا، ووظيفته الراهنة هو دعم تطبيقات اتفاقية أوسلو ريثما يحين موعد التسليم النهائي لأعمال الوكالة إلى السلطة. وعلى كل حال فإدارة هذا البرنامج متداخلة إلى حد بعيد بإدارة الأونروا، التي كلفت بعملية الإشراف عليه، وما يدعم صحة هذا الكلام تركيز البرنامج على مناطق الحكم الذاتي وتجاهل حاجات اللاجئين في الخارج. ففي إطار توجيهات لجنة اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف تم رصد مبلغ ٩٣.٩ مليون دولار كان نصيب اللاجئين في الشتات ١٠.٤ مليون دولار فقط.

كما أنه ليس صحيحا القول أن من إحدى أسباب العجز وقوع حالات طوارئ جديدة في العالم بما أملى أولويات جديدة للدول المتبرعة،ويكفي الإشارة هُنا فقط إلى أن الدول المانحة قررت عام ١٩٩٦ توفير دعم مالي لسلطة الحكم الذاتي ما يقارب ٢ مليار دولار، الأمر الذي يدل على أن مشكلة العجز ليست مالية بحتة، بقدر ماهي سياسية من الدرجة الأولى، وبقية الأسباب تعتبر أسبابا ثانوية وليس العكس.

✯ الأولوية في الإنفاق وغياب الإشراف والرقابة الحقيقية، وتكفي الإشارة إلى ما جرى الحديث عنه عام ١٩٩٥ بأن الأونروا عاشت أزمة مالية كبرى نتيجة الخسارة التي تسبب بها مدراء الرئاسة والمقدرة بعشرات الملايين من الدولارات، هي قيمة المبلغ المتراكم في صندوق التوفير

الخاص بموظفي الأونروا، وقد شكلت الأمم المتحدة أكثر من لجنة تحقيق لتحديد المسؤولية. وهذه الخسارة، كما تسرب دوائر الأنروا، ناتجة الأداء السلبي الذي يوازي الصفقات المالية من قبل مدراء الإستثمار، وإن أداء بعض هؤلاء كان أدنى بكثير من مستوى المؤشر العالمي لسوق السندات، وهو ماأظهر الخلل في طريقة إدارة صندوق التوفير والعمليات الإستثمارية.(١)

ولعل القضية الجديرة بالنقاش عند تناول مسألة ميزانية الأونروا هي مصادر التموين. فبإستثناء مبلغ بسيط يحول من الأمم المتحدة لتغطية نفقات الموظفين الدوليين (٣ بالمائة من مجموع الموظفين)، فإن كل برامج الأونروا وأنشطتها تمول من التبرعات الطوعية التي تقدم من دول ومن منظمات وجمعيات غير حكومية مختلفة.

وفي استعراض الجدول المرفق، يتضح أن المتبرع الأكبر هو الولايات المتحدة منفردة والاتحاد الأوروبي مجتمعاً، إذ تشكل الأموال المقدمة من أوروبا الكتلة النقدية الأكبر في ميزانية الأونروا، حيث بلغ مجموع ماتبرعت به للأعوام الستة الماضية (١٩٩٠ إلى ١٩٩٥) حوالي المليار دولار، تليها الولايات المتحدة منفردة التي زادت مساهمتها على ربع الموازنة النقدية حيث بلغت ٤١٢,١٨٨٠٠٠ دولار، ثم اليابان التي بلغت مساهمتها ١٣٤,٥٤٣٥٥٩ دولار، بينما لم تزد حجم تبرعات الدول العربية مجتمعة على ٢٠,٦٠٦٣٤٣ دولارا.

والقراءة المتأنية في هذه الأرقام تظهر أن الولايات المتحدة (كدولة) احتلت المرتبة الأولى من حيث التمويل، بكل ما يترتب على هذا من قدرة على رسم سياسة الأونروا وتحديد أوجه انفاقها، وتدلل حالة العجز الحاصل في الموازنة السعي الدائم لدى الولايات المتحدة لاستمرار تحكمها بالقرار وإمكانية الضغط على بقية الدول خاصة دول المجموعة الأوروبية لعدم معارضة سياستها داخل الوكالة. وهذا مايبدو واضحاً في سياسة فرض تعيين الموظفين الدوليين. ويكفي أن نشير هُنا إلى السيدة ابريل غلاسبي التي كانت سفيرة الولايات المتحدة في العراق ولعبت دورا بارزا في حرب الخليج، وهي

---

(١) نشرة طريق الوطن الناطقة بلسان الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في لبنان – العدد ٣٧٧ - ١٩٩٥/١/١٠.

تحتل اليوم موقع إدارة مكتب أعمال القدس الخاص بالأونروا والمعني بالإشراف على أعمالها في الضفة الغربية وقطاع غزة بموجب خطة عملها المعروفة ببرنامج تطبيق السلام.

وعلى خلفية ما ورد، لابد من طرح السؤال التالي: كيف يمكن للاجئين الفلسطينيين أن يوفقوا بين النضال الذي يخوضونه وبين ترك حياة وصحة وتعليم أبنائهم تحت رحمة القوى التي يحاربونها؟ خاصة وأن هناك من بات يرفع شعار التخلي عن الأونروا لما تمثله من مشروع سياسي واعتبار الخدمات التي قدمتها في السابق بمثابة تعويض عن حقهم في العودة. وعلى هذا التساؤل يجيب المعلق الإسرائيلي بنحاس عنبري بقوله: «ان موافقة اللاجئين على الاستفادة من هذه الخدمات لا يعني التزاماً منهم بالتنازل عن حق العودة، وان كانت محادثات لجنة اللاجئين تعتمد في الحقيقة على تنازلهم عن هذا الحق وتحديداً لاجئي العام ١٩٤٨».

ان المثبت حتى الآن هو أن هناك اجماعاً دولياً على اعتبار القرار ١٩٤ هو الأساس الصالح لحل قضية اللاجئين على قاعدة العودة إلى ديارهم، وبالتالي فإن الاستفادة من خدمات الأونروا لا يعني بأي شكل من الأشكال الموافقة على سياستها، وغير ذلك، فستبقى الأونروا تشكل تجسيداً لاعتراف العالم بوجود مشكلة اللاجئين، واعترافا بضرورة ايجاد حل عادل لها.

موازنة الخدمات الأساسية (بملايين الدولارات) [1]

السنة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
التعليم	١٣٦,٣	١٤٧,٢	١٥٠,٤	١٥٦,٣	١٥٩,١	١٦٧,١
الصحة	٥٠,٢	٥٢,٦	٥٧,٦	٦٠,٤	٦٠,٠	٦١,٣
الاغاثة	٣٠,٥	٣٢,٠	٣٥,٣	٣٦,٥	٣٦,٦	٣٨,٠

(١) أخذت هذه الارقام من تقارير الأونروا السنوية.

جدول بقيمة التبرعات (بدولار الولايات المتحدة)

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤-١٩٩٥	المجموع
الولايات المتحدة	٥٧ر٠٠٠٠٠٠	٧٥ر٦٠٠٠٠٠	٦٩ر٠٠٠٠٠٠	٦٨ر٥٨٨٠٠٠	١٤٢ر٠٠٠٠٠٠	٤١٢ر١٨٨٠٠٠
الاتحاد الاوروبي	٥٨ر٤٢٦٩٤٦	٧٤ر١٣٦٧٩٣	٦٧ر٠٩٦٦٤٤	٢٠ر٣٢٩٨٤٦	١١٣ر٠٧٠٠٤٦	٣٦٠ر٢٤٠٢٧٥
البايان	٢٠ر٠٦٣٢٧٩	٢٧ر٢٩٦٧٥٥	١٦ر٢٦٧٩٥٦	٢١ر٧٠٥٠٨٠	٤٩ر٢١٠٤٨٩	١٣٤ر٥٤٣٥٥٩
السويد	٢١ر٥٥٢٨٢٥	٢٦ر١٩٥٤٧٨	٢٦ر٣١٤٢٢٨	١٦ر٣٣٦٣٢٠	٣٨ر٩٥٨٦١٨	١٢٩ر٣٥٧٤٦٩
ايطاليا	١٢ر١٢٤٩٢٦	١٩ر٩٧٥٨٠٥	٢ر١٤٧٦٧٨	٢١ر٢١٦٥٨٤	١٣ر٦١٦٨٠٦	٦٩ر٠٨١٧٩٩
المانيا	١١ر١٢٩٩٨	١٢ر٢٨٨٥٥٢	٨ر٥٣٥١٦٥	٧ر٦١٧٦٤٨	١٣ر٥٥٦٥٣١	٥٣ر٥١٠٨٩٣
الدول العربية	٤ر٠٢٥٤٤٤	٤ر٢٠٧٢٩٩	٢ر٨٠٧٨٩٦	٢ر٨٢٤٤٤٤	٦ر٧٤١٢٦٠	٢٠ر٦٠٦٣٤٣
اسرائيل	٦٨٩٠٠	١١٢١٤١	١٨٢٣٣٧	١ر٤٢٢٠٧٩	٣٢٨٠٠٠	٢ر١١٣٤٥٧
المجموع	١٨٤ر٧٧٥٣١٨	٢٣٩ر٩٩٢٨٢٣	١٩٠ر٢٠٤٢٢٦	١٦٠ر٠٤٠٠٠١	٣٧٧ر٤٨١٧٥٠	١ر١٨١٦٤١٧٩٥

الفصل الثالث

البرامج والخدمات

القطاع التعليمي

يعتبر البرنامج التعليمي في الأونروا من اكبر البرامج على مستوى الخدمات، ويستهلك ما يقارب نصف الميزانية تقريبا، اذ بلغت موازنة التعليم لعام ١٩٩٦ حوالي ١٧ مليون دولار، أي ما نسبته ٤٢ بالمئة من الموازنة الاجمالية المخصصة للبنان.[١] ومنذ صدور القرار ٣٠٢، تولت منظمة الاونيسكو الدولية مهمة الاشراف على العملية التربوية التي تقودها الأونروا. وكان واضحا آنذاك ان العامل الرئيسي في تخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين هو في توفير التعليم المجاني وتمكينهم من التغلب على مصاعب الحياة وتحسين مستواهم المعيشي، وعلى هذا الأساس توفر للأونروا دعما ماديا ومعنويا من أطراف دولية عدة، بهدف الحد من ردات فعل محتملة للاجئين تهدد أوضاع المنطقة.

من هنا كان الانطباع السائد ان انشاء هيئة معنية بتقديم المساعدات للاجئين من شأنه أن يشكل عامل استقرار سياسيا واجتماعيا بانتظار تطبيق القرارات الدولية الخاصة بانهاء مشكلة اللجوء الفلسطينيين.

وإذ بدا واضحا أن إقامة اللاجئين في الاقطار العربية التي لجأوا وفي منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة قد تطول، وان فرض تطبيق قرارات

---

(١) نشرة غير رسمية صادرة عن الأونروا ١٩٩٦.

الأمم المتحدة وتوصياتها يصطدم بالكثير من الصعوبات، فقد أخذ الطلب على التعليم في مدارس الأونروا يزداد سنة بعد أخرى، وكان البرنامج التعليمي للأونروا يغطي المرحلة الابتدائية بشكل رئيسي وطبقا لقانون جرى ابتداعه بأن لا يزيد عدد المنتسبين إلى مدارس الأونروا عن عدد مواطني الأقطار العربية المضيفة في المدارس.[1] وفسر هذا القانون في حينه بأنه مشروع سياسي يتساوق مع مجموعة المشاريع السياسية التي كانت مطروحة، كون الهدف الرئيسي منه هو مواءمة خدمات الأونروا مع خدمات الدول العربية وبما يخدم مشاريع التوطين. وهو مشروع عادت الأونروا وطرحته عام ١٩٩٦ بعنوان «مواءمة خدمات الأونروا: تحديات ومنجزات»، والذي أشار إلى ان دور الأونروا في المرحلة القادمة سيكون مرتبطاارتباطا وثيقا بانجاز عملية التسوية حتى عام ١٩٩٩، وهي الفترة التي تكون فيها الأونروا على جهوزية تامة بأن تسلم خدماتها إلى الدول العربية المضيفة وإلى سلطة الحكم الذاتي تمهيدا لإنهاء خدماتها.

وبالرغم من إصرار الأونروا على فرض نظام المواءمة منذ وقت مبكر، فقد كان للتحركات الفلسطينية صداها الايجابي على مستوى المجتمع الدولي الذي تجاوز القانون السابق واقر بالحاجات المتزايدة للاجئين. ففي العام ١٩٥٣ وسعت الأونروا برنامجها التعليمي ليشمل المرحلة التكميلية لكن بشكل محدود وعلى ان لا يسمح لكافة الطلبة في المرحلة الابتدائية الصعود إلى المرحلة الإعدادية الا بنسبة معينة تم تحديدها بـ ٢٢ بالمئة من عدد طلاب المرحلة الإبتدائية.[2]

وشكل العام ١٩٦٥ مرحلة تحول على مستوى البرنامج التربوي للأونروا. فقد شهد هذا العام عقد مؤتمر تربوي حضره إلى جانب الأونروا مندوبون عن منظمة الاونيسكو والدول العربية المضيفة، واقر بشكل رسمي اعتماد التعليم الاعدادي إلى جانب المرحلة الابتدائية. وعلى أثر النقد الموجه إلى الأونروا بأنها تسعى إلى تثبيت المرحلتين كأساس لبرنامجها التعليمي، طالبت هذه الأخيرة بتوسيع نطاق البرنامج ليشمل

---

(١) د. سمير أيوب: البناء الطبقي للفلسطينيين ـ دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الثانية ـ بيروت ١٩٨٤ ـ ص١٨٥ وما بعد.

(٢) د. سمير أيوب: مصدر سابق.

المرحلة الثانوية والجامعية[1] لكن طلب الأونروا لم يكتب له النجاح، وظل البرنامج التعليمي معتمدا على المرحلتين الابتدائية والإعدادية.

ونظراً لاشتداد الضائقة الاقتصادية والاجتماعية للاجئين في لبنان ومطالبتهم المتكررة بافتتاح مدارس ثانوية في جميع المناطق اللبنانية، استجابت الأونروا لهذه المطالب وافتتحت مدرسة ثانوية في مدينة بيروت عام ١٩٩٤ بلغ عدد الطلبة الملحقين بها ٨٥ طالبا ارتفع بشكل كبير في العاملين التاليين إلى ١٩٢ طالباً عام ٩٥ والى ٢٦٥ طالباً عام ٩٦. [2]

التعليم في المرحلتين الابتدائية والاعدادية:

يوفر البرنامج التعليمي في الأونروا المرحلة الابتدائية لمدة ست سنوات (من عمر ٦-١٢ سنة). وهاتان المرحلتان تشكلان جوهر برنامج التعليم في الأونروا، ولا تدخل مرحلة ماقبل التعليم الابتدائي ضمن برنامجها باستثناء عام ١٩٩٤، حيث تم افتتاح اربع رياض للأطفال تعتمد اللغة الفرنسية. ويبدو أن تمويل هذه الرياض قد جاء مشروطاً من قبل مصدر التمويل، باستبعاد الانكليزية، وهي اللغة المعتمدة في كل مدارس الأونروا. وعلى الأرجح انه جاء في اطار برنامج تطبيق السلام وليس من ضمن الموازنة العامة المقرة.

ومنذ عام ١٩٥٠ تطور عدد المنتسبين إلى مدارس الأونروا وبلغ العدد في ذلك العام ٤٦٤٩ طالبا للمرحلة الابتدائية و ٣٩ طالبا في المرحلة الاعدادية، ولم يعرف عدد الملتحقين بالمدارس الرسمية والخاصة الا في عام ١٩٥٥، حيث بلغ عدد الملتحقين بالمدارس في كافة فروعها (الأونروا، الرسمية، والخاصة) ٢٤١٩٦ طالباً كما يبين الجدول التالي:

---

(١) د. سمير أيوب: مصدر سابق.

(٢) نشرة غير رسمية، صادرة عن الأونروا الأعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ - ١٩٩٦.

تطور عدد الطلبة الفلسطينيين في مدارس الأونروا والحكومية والخاصة منذ ١٩٥٠ وحتى العام ١٩٩٢ (١)

	في مدارس الأونروا		في المدارس الخاصة			في المدارس الحكومية		
العام	ابتدائي	اعدادي	ابتدائي	اعدادي	ثانوي	ابتدائي	اعدادي	ثانوي
١٩٥٠	٤٦٤٩	٣٩						
١٩٥١	٥٨٥٠	١٠						
١٩٥٢	٧٠٧١	١١						
١٩٥٥	١٣٣٣٠	٩٦٤	٦٩٦٢	١٣٦٩	٢٧٨	١٢٥١	٤١	١
١٩٦٠	١٦٦٦٢	٢١٩٦	٤٣٤٤	٢٠١٨	٩٩٠	٥٤٤	١١٧	٨
١٩٦٤	٢٠٤٤٠	٣٨٠٠	٤٧٩٣	١٤٥٤	١٢٢٣	٦٥٤	١٣٦	٣٥
١٩٦٧	٢١٩٦٣	٥٣١٠	٤٨١٧	١٦٦٠	١٣٢٨	٧٩١	١٧٢	١٠٤
١٩٧٠	٢٦٦٨٦	٧٥٧٧	٣٦٣٢	١٥٥١	١١٨٧	٧٦٧	٢٤٣	١٧٧
١٩٧٣	٢٩٥٨٧	٩٠٦٣	٣٤٩٥	٢١٢٤	١٠٥٥	٦١٤	٢٣٦	٣٦٦
١٩٧٥	٢٨١٥٥	٩٦٣٥	١٠٦٧					
١٩٧٦	٢٧٨٢٣	٩٩٦٤	١٨٧٨	١٥٦٦	١٩٣٦	٣٧٦	٢٩١	٨٩٢
١٩٨٠	٢٦٢٧١	١٠٣١٣	٢٢٢١	٢٣١٣	٢٤٩٢	١٧٨	١٩٠	١٦٤
١٩٨٢	٢٣٢٢١	٩٤٢٥	٢٠٣٨	٢١٦٨	٢٤٨٠	١٥٥	١٩٧	٣٠٨
١٩٨٣	٢٤٥١٦	١٠٤٠٤	١٦٤٨	٢٠٠٠	٢٣٣٥	٢٥٠	١٧٢	١٠٤
١٩٨٤	٢٤٠٠١	١٠٥٦٤	٢٢٢٩	٢١٣٢	٢٥٨٢	٤٥٨	٣٦٠	٦١٣
١٩٨٥	٢٣٥٠٢	١٠٤٥٧	١٦٦١	١٤٢١	٢٩٠٥	٤٥٣	٣٦٩	٤٨٧
١٩٨٦	٢٣٤٨١	١٠٥٢١	٢١٣٢	١٦٢٨	٣٦٣١	٢٦٣	٢٨١	٢٠٠
١٩٨٧	٢٣٩٨٢	٩٤٥١	٢٢٦٣	١٦٨٥	٣٧٥٢	٥٦٥	٤٨٩	٢٨٠
١٩٨٨	٢٢٧٠٠	١٠١٢٦	٤٦٢٩	٢٨١٠	٥٣١٦	٩٦١	٤٥٧	٣٦٩
١٩٩٠	٢٣٩١٠	١٠١٣٨	٢٤٧٥	١٨٥٥	٥٩٤٣	٦٤٩	٣٦٤	٣٤٠
١٩٩١	٤٢١٨٠	١٠٢٦١	٥٢٦٥	٤٩٦٣	٥٤٩١	٥٤٥	٤٧٠	٣١١
١٩٩٢	٢٣٦٢١	٩٥٥١						
١٩٩٣	٢٣٤٣٩	١٠١٢٣						
١٩٩٤	٢٤١٧١	١٠٨٤١						
١٩٩٥	٢٤٩٢٥	١١٣٠٨						

(١) برنامج النضال الوطني والاجتماعي الفلسطيني في لبنان ـ صادر عن المؤتمر الثالث للجبهة الديمقراطية لتحرير في فلسيطين في اقليم لبنان ـ ٤ـ٥ـ نيسان ١٩٩٣.

إن هذا الجدول يبرز تفاوتاً حاداً في عدد الطلاب بين كل مرحلة تعليمية أخرى، كهرم قاعدته العريضة في المدارس الابتدائية ورأسه ضيق في المرحلة الثانوية وضموره بشكل كبير في المرحلة الجامعية، مع الإشارة إلى أن هناك ازدياداً كبيراً في الاقبال على مدارس الأونروا في المدارس الخاصة والتعقيدات في المدارس الرسمية اللبنانية في قبول الطلبة الفلسطينيين.

كما يبرز الجدول أيضاً تبايناً في الأعداد الاجمالية للطلبة في فترات زمنية مختلفة. ففي العام الدراسي ١٩٧٥/١٩٧٦ بلغ عدد الطلبة ٤٧٥٢٦ طالباً، وفي العام الذي تلا، واذا كان المنطق يقضي بارتفاع العدد بسبب الزيادة الطبيعية للسكان، فقد سجل هذا العام انخفاضاً مريعاً بلغ ٦٧٧٥ طالباً، وتكرر هذا الأمر في السنوات ١٩٨٢، ١٩٨٤، ١٩٨٨. وهذا الاستنتاج يدعمه تقرير المفوض العام للأونرو لعام ١٩٨٤/١٩٩٨٥ الذي جاء فيه: «ان نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والتاسعة عشر من اللاجئين في لبنان هي ٣٦ بالمئة من مجموع المسجلين (وكان العدد حينه يقارب ٧٥ ــ ٨٠ ألف نسمة)، بلغ عدد الذين تسجل منهم في مدارس الأنروا ٣٤٩٢٠ طالبا (٢٤٥١٦ طالباً في المرحلة الابتدائية و١٠٤٠٤ في المرحلة الاعدادية)». وهذا يعني أن هناك خمسين الف شخص ظلوا خارج مقاعد الدراسة.[١]

وفي تفسير هذه الظاهر، يبدو أن هناك العديد من الاسباب بشأن انخفاض العدد ما بين عام وآخر، بعضها عائد إلى العوامل الأمنية والحروب في فترات مختلفة (أعوام ١٩٧٥، ١٩٨١، ١٩٨٧)، وبعضها الآخر إلى العوامل الاقتصادية وعدم قدرة الأهل على تعليم كل افراد العائلة، بما يؤدي إلى زج بعض أفراد الأسرة في وقت مبكر في سوق العمل للمساعدة في مواجهة الاحوال الاقتصادية الصعبة. كما ان هناك سببا لايقل أهمية عن السببين المذكورين وهو تناقص عدد المدارس ودمج أكثر من مدرسة في مدرسة واحدة بما يؤدي إلى اكتظاظ الصفوف، حيث

(١) هلال خليل ـ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفلسطيني لبنان بين أعوام ١٩٨٢ ــ ١٩٨٤. مخطوط

شهدت الفترة من عام ١٩٨١ و١٩٩٢ انخفاض عدد المدارس من ٨١ مدرسة إلى ٧٦ مدرسة.

ويحاول البعض اضافة سبب رابع وهو ان بعض الفلسطينيين الميسورين اقتصاديا يرسلون بأبنائهم إلى المدارس الخاصة، وهذه الحالات لاتسجل عادة في احصاءات الأونروا. غير أن هذا التفسير تنقصه الدقة لأكثر من سبب، أوله ان نسبة هذه الحالات بالنسبة لعموم اللاجئين ضئيلة جدا، وثانيها أننا حتى لو دققنا في الجدول المرفق، فإن الانخفاض في المدارس الخاصة يبدو ملحوظاً بشكل واضح وتحديداً في المرحلة الابتدائية لاعوام ١٩٧٥، ١٩٨١، ١٩٨٣، ١٩٨٥، ١٩٨٨، ١٩٩٠.

وما يجمع بين كل السنوات في مدارس الأونروا هو أن نسبة النجاح فيها هي أقل من النصف، وبعض السنوات لم تتجاوز نسبة من استطاع الصعود إلى المرحلة الاعدادية ٢٥ بالمئة، وهذا ما ينطبق على نسبة الطلاب في المدارس الثانوية الذين لم تتجاوز نسبتهم النصف بالمئة.

إن جوهر المشكلة هنا تكمن في المرحلة الاعدادية، انطلاقا من أهمية مزدوجة. فهي أولا اختبار لفاعلية التعليم في المرحلة الابتدائية. فمن تلقى في هذه المرحلة تعليما قائما على اسس سليمة تمكن من اجتياز المرحلة الاعدادية بسهولة. أما من تلقى في المرحلة الابتدائية تعليما عشوائيا وهشا، وجد في المرحلة الاعدادية صعوبات جمة، قد تمنعه من استكمال هذه المرحلة. لذلك فإن أية مناقشة جدية لمشاكل التعليم في الأنروا، يجب أن تأخذ بالاعتبار التعليم في مرحلته الابتدائية من حيث توفر شروطه العلمية. فالكثير من طلبة المرحلة الاعدادية يدفعون اليوم ضريبة الاهمال الذي لاقوه في المرحلة الابتدائية. والمرحلة الاعدادية هي التحضير لدخول المرحلة الثانوية وهنا فإن الطلبة في المرحلة الثانوية يدفعون الآن ضريبة الوضع الذي عانوا منه في مراحل سابقة[1].

(١) طريق الوطن: العدد ٤٩ ـ النصف الثاني من كانون الثاني ١٩٨٦.

وراهنا تشير تقارير الأونروا أن عدد الطلبة للعام الدراسي ١٩٩٥ / ١٩٩٦ قد بلغ ٣٦٤٩٨ طالبا[١] أي بزيادة ١٢٩١ طالباً موزعين على المراحل الثلاث وفق التالي:

المرحلة الابتدائية	المرحلة الاعدادية	المرحلة الثانوية
٤٢٩٢٥	١١٣٠٨	٢٦٥

هذا العدد موزع على ٧٥ مدرسة[٢] أي بانخفاض مدرسة واحدة عن العام السابق، بعد دمج مدرستين في مدرسة واحدة. ورغم الشكاوى الفلسطينية العديدة من ظاهرة اكتظاظ الصفوف وضرورة افتتاح مدارس جديدة تستوعب الاعداد المتزايدة من الطلبة، إلا أن الأونروا ظلت على سياستها بما يتعلق بدمج المدارس والصفوف، اذ يصل تعداد الطلاب في بعض المدارس إلى خمسين طالبا للصف الواحد، مما اضطر الأونروا ومنذ سنوات إلى اللجوء لاعتماد نظام الدفعتين، وبلغ عدد المدارس التي تعمل بهذا النظام ٣٧ مدرسة للعام ١٩٩٦[٣] ويعزو البعض اسباب تدني المستوى التعليمي إلى هذه الظاهرة رغم نسبة النجاح المريحة في الامتحانات الرسمية للشهادة الاعدادية حيث وصلت نسبة النجاح إلى ٦٣ بالمئة عام ١٩٩٦ مقابل ٤٦ بالمئة و٣٨ بالمئة للعامين السابقين[٤].

وان كانت ادارة الأونروا قد اطلقت احكامها بأن هذه النتائج هي ثمرة جهودها المتتابعة، فهناك من حذر ويحذر من مغبة اصدار الأحكام المتسرعة التي تطالب بحرق المراحل قبل حينها، وتجنب الوقوع في المبالغة، فالعملية التربوية ما زالت تحتاج لمعالجات كبيرة لأسباب الضعف، والتي تأتي الشهادة المتوسطة كمحصلة ومؤشر لها، وهنا نود الاشارة إلى أن بعض مدراء المدارس في الأونروا يراعي بعض الاساليب النخبوية، تخوفا من عقاب الادارة، ويعمد إلى اسلوب غربلة الصفوف الانتقالية، أي الثالث متوسط بهدف الوصول إلى نتائج ترضي رغبات

---

(١) التقرير السنوي للمفوض العام للأونروا لعام ١٩٩٥/١٩٩٦.
(٢) نشرة غير رسمية لعام ١٩٩٦ ـ مصدر سبق ذكره.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) التقرير السنوي للمفوض العام ـ مصدر سبق ذكره.

المسؤولين[1]، وهو ما يسبب مفاقمة ظاهرة التسرب، فقد بلغت نسبة التلاميذ المستربين من التعليم في المرحلتين الابتدائية والاعدادية خلال عام ١٩٩٣ حوالي ١٥ بالمئة. [2]

نسب التسرب للمرحلتين التعليميتين الابتدائية والاعدادية

المرحلة	ذكور	اناث	مجموع
الابتدائية	٦،٠	٦،٣	٦،١٥
الاعدادية	٢٥،٧	٣٣،٣	٢٩،٥
المجموع	١٥،٨	١٦،٧	١٤،٩

ويعتبر العامل الاقتصادي من أهم الأسباب الرئيسية في مفاقمة ظاهرة التسرب، إلا أن العامل التربوي يمثل سببا لايستهان به، حيث بلغت نسبة الذين تركوا المدرسة والتحقوا بسوق العمل ١٥,١ بالمئة فيما بلغ عدد الذين تركوا المدرسة بسبب الرسوب ١٧،٥ بالمئة. [3]

وتهدف الأونروا من برنامجها التعليمي إلى الحد من نسبة الامية في صفوف اللاجئين الفلسطينيين، بينما يعتبره الشعب الفلسطيني عنصرا رئيسيا في تغذية الشعور الوطني وسلاحا فعالا في وجه سياسات التجهيل. وقد نجحت الأونروا في محطات عديدة من تحقيق هذا الهدف متجاوزة بذلك الموارد الموضوعة تحت تصرفها، وشكلت نسب النجاح في بعض الأحيان درجة متقدمة تقاربت مع تلك الموجودة في الدول المتطورة علميا. لكن بعد عام ١٩٧٥ بدأ الواقع التربوي الفلسطيني بالانهيار تدريجيا، وأصبحت نسب النجاح متدنية بشكل مرعب، بسبب من الظروف الامنية والسياسية والاقتصادية التي عصفت بمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وفي العام ١٩٨٩ تذكرت ادارة الأونروا شيئا اسمه مدارس انمائية وبدأت التحضير لامتحانات الرابع المتوسط (البريفيه) في ظل غياب خطة

---

(١) قضايا المعلمين والموظفين الفلسطينيين: نشرة تصدر عن التجمع الديمقراطي للمعلمين والموظفين الفلسطينين في لبنان ـ العدد ٢٧ أيار ـ حزيران ١٩٩٤.

(٢) المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني ـ دراسة تحليلية عن ظاهرة التسرب وأسبابها في مدارس العرب الفلسطينيين في مخيمات لبنان ١٩٩٣.

(٣) المصدر السابق.

انمائية تأخذ بالاعتبار السنوات العجاف التي عاشها الطالب الفلسطيني، ووقف الجميع حائرا متسائلا: أين نحن وما العمل للخروج من حالة الترهل التي نعيش؟.

لا شك أن هناك العديد من العوامل الموضوعية والذاتية تضافرت فيما بينها لتوصلنا إلى حالة التردي التي نعيشها اليوم. ويمكننا ابراز أهم العوامل التي كان لها تاثيرها المباشر والسلبي على العملية التربوية بما يلي:

١) **العامل الاقتصادي:** الذي يشكل عنصراً قسرياً في اجبار الطالب الفلسطيني على ترك مقاعد الدراسة لاعالة الأسرة، نظراً لارتفاع التكاليف التي تتطلبها العملية التربوية في كافة مراحلها، ومضاعفة تكاليف عملية التنقل بما يتعلق بالمهجرين لابتعادهم عن مراكز التعليم القائمة في المخيمات. ان ثقل العامل الاقتصادي يظهر في الانخفاض المريع في قيمة المنحة المدرسية المقدمة من وكالة الغوث والبالغة عشرة آلاف ليرة لبنانية في الثمانينات ثم ارتفاعها إلى عشرين ألف ليرة والغائها بشكل كامل فيما بعد وتحديدا في العام الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٢. (١)

٢) **العامل الأمني:** منذ عام ١٩٧٥ وحتى العام ١٩٨٧ والحروب على المخيمات وعلى الشعب الفلسطيني في لبنان لم تهدأ يوما، بحيث ما أن كان يتم الخروج من حرب حتى تأتي حرب أخرى، مما افقد المجتمع الفلسطيني في لبنان بعضا من توازنه، وظهرت حالات نفسية لدى الغالبية العظمى من لاجئي لبنان، نتيجة التهجير القسري والنزوح الاجباري من مخيمات إلى أخرى ومن تجمعات إلى أحياء وقرى ومدن لبنانية.

٣) **فقدان الخطط التربوية والانمائية:** اذ أن أي مقدمة أو خطة للبناء التربوي السليم لن تجد صداها المقبول ما لم تأخذ بالاعتبار المنهج الموضوع بين أيدي الطلبة، والذي يتضمن في جزء منه موادا لاتمت لمسألة النهوض التربوي بصلة. اضافة إلى بعض المواد التي لاتخدم الواقع الفلسطيني وطبيعته النضالية، وهو ما يشير إليه كبار خبراء التربية في العالم، بضرورة أخذ الواقع الاجتماعي للطالب على محمل الجد، وعدم

---

(١) برنامج النضال.. مصدر سابق.

التساهل مع البيئة التي يعيشها مهما كانت طبيعتها حضارية أو مدنية وغيرها. بالرغم من ذلك، ومن معرفة ادارة الأونروا بكل هذه الأمور التفصيلية، فلم نجد أية محاولة جادة لدراسة المنهج الراهن واختيار المنهج المناسب لا بل أصبحت الأونروا تعتبر ان هذا المنهج هو بمثابة الدستور لاينبغي لأحد المس بقدسيته.

٤) ابتعاد المناهج عن الواقع الفلسطيني: ومثال ذلك أن احد كتب اللغة الانكليزية يروي حياة عائلة خليجية ثرية، وعندما تم تغيير هذا الكتاب في المصدر لعدم صلاحيته، بقي مقرا في مدارس الأونروا. أليس من الاجدى، واذا ما ربطنا كلامنا هنا بما سبق وذكرناه، ان نعطي الطلبة درسا عن حياة عائلة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ ان الواضح على مستوى مدارس الأونروا، افتقادها إلى الروح الوطنية، اذ ليس هناك من دروس جدية في تاريخ وجغرافيا فلسطين، وحتى المناسبات الوطنية الكبرى، التي يمكن أن تتحول إلى فرصة للانشطة الثقافية والتربوية الهادفة، تتحول بسبب الفوضى وغياب الاهتمام من قبل المشرفين على العملية التربوية إلى عطل وتعطيل دروس ليس إلا. وقد وعت الأونروا هذه الظاهرة، لكن كيف كانت المعالجة؟

عام ١٩٩٣ وفي عهد المدير العام السابق سيرفيرا وزع تعميم على جميع المدارس مذيل بتوقيع المدير العام ويخاطب الطلبة قائلا: هل الاضراب واغلاق المدارس وسواها، وهو الطريقة المثلى التي نستطيع بها تكريم مناسباتنا الوطنية؟ وان كان ليس هناك من شخص يناقش الأونروا بهذا الكلام الجميل، فإن السؤال هو عن اسباب غياب المعالجات الجدية والحقيقية. فكما هو معروف أن المناسبات الوطنية والاحداث التاريخية تبقى محطات بارزة في حياة الشعوب، منها تستخلص العبر وتؤسس لنهوض مستقبلي ومتجدد. فربما كانت التساؤلات المطروحة من قبل الأونروا تبدو منطقية شكلا... بأن الاضراب مالم يكن تعبيرا عن معنى المناسبات واهدافها فهو تعطيل للدروس ليس إلا، لكن من الذي منع ادارة التربية والتعليم في الأونروا من برمجة النشاطات لتكن متوافقة ومنسجمة مع النشاطات الوطنية لاحيائها بطريقة مجدية وفعالة؟

٥) سياسة القوانين البالية: هناك قانون متبع لدى ادارة التربية والتعليم مفاده بأنه لايحق للطالب أن يعيد صفه سوى مرة واحدة. وأي طالب يتجاوز هذا القانون يفصل من المدرسة نهائياً، وهنا يقع مدير المدرسة والمدرس أمام أحد امرين فاما أن يطرد الطالب من المدرسة ويتولى أهله المسؤولية بأية طريقة، واما يتم ترفيعه للصف الأعلى حتى وان كان راسباً. وعندما وجهنا السؤال لاحد مدراء منطقة صور بشأن الموضوع، ولماذا لا يرفع الأمر إلى الهيئات العليا في الأونروا، كان جوابه: وما الفائدة من ذلك فدائرة التربية والتعليم على علم بهذا الأمر وإن أنا بلغتها شخصيا فسوف يحيلون المشكلة علي وسيفصل الطالب لامحالة، فأضطر إلى ترفيعه واستدعاء أهله.

والمشكلة الثانية بهذا الاطار هي وفود عدد الطلاب من بعض الأقطار العربية خاصة من دول الخليج العربي وليبيا، وهؤلا ليسوا على المام بما فيه الكفاية بمادة اللغة الانكليزية، وهنا تقع الادارة أيضاً امام أمرين، فإن وضعوا في الصفوف التي تناسب مؤهلاتهم كانوا مختلفين مع بقية الطلاب من حيث كبر سنهم، وان وضعوا في الصفوف حسب الافادات التي يحملونها، لايختلف الامر بشيء عن الطلاب الاساسيين الموجودين في المدرسة من قبل، وهو امر لم تستطع الأونروا ايجاد الحل المناسب له.

٦) غياب الانشطة الثقافية: وذلك كأسلوب لمعالجة حالة الترهل لدى الطالب والمعلم في آن، اذ ان هذا الأخير بدأ يعاني من حالة الروتين اليومي لغياب النشاطات المتنوعة والتي تضفي نوعاً من الترفيه على الجهد المبذول من قبله. كما أن هناك غياب الأنشطة الثقافية والفنية، كدروس ومباريات الخطابة والشعر والموسيقى وغيرها، وان وجدت في بعض المدارس فهي تفتقد إلى الاستمرارية.

كل هذه العوامل كان لها آثارها السلبية ليس على مستوى الطلبة الفلسطينيين فحسب، بل على مستوى العملية التربوية برمتها والتي تضاعفت مع تكريس واقع التهجير ونشوء تجمعات سكنية جديدة غير معترف بها من قبل الأونروا بشكل رسمي. وتركت عمليات التهجير

المتوالية آثارا مباشرة على المناطق المهجرة والمهجر اليها وحصل انقطاع طويل كان أكثرها مرارة اثناء الاجتياح الإسرائيلي وما خلفه من دمار شمل المدارس بشكل كبير، والتي نجت من الدمار كانت ملجأ ومأوى لمن تدمرت منازلهم، وتحولت المدارس والعيادات ومعظم مراكز الأونروا إلى مناطق لجوء فلسطيني جديدة.

إن القضية الرئيسية التي يجب التحذير منها الآن هي أن الأونروا اعتمدت مؤخراً مبدأ توظيف معلمين من حملة البكالوريا. ومنذ عام ١٩٩٠ دأبت على توظيف حملة الشهادة الجامعية، وقد عين مئات المعلمين الذين أسهموا إسهاماً فاعلاً في رفع المستوى التربوي في مدارس الأونروا. وبالرغم من ذلك فقد ظلت هناك مشكلة تدني المستوى التعليمي للطلبة، فكيف يمكن ان يكون عليه الأمر مع توظيف حملة شهادة البكالوريا؟ وكان يمكن ان تكون عملية التوظيف بالشيء الطبيعي فيما لو كان هناك دار للمعلمين في معهد سبلين يأخذ على عاتقه امكانية استيعاب حملة البكالوريا وتأهيلهم، والكلام هنا ليس ذماً للمعلمين الجدد أو انتقاصاً من مستواهم، بل أن نظرتنا لهذا الموضوع تنطلق من المصلحة التي تمليه العملية التربوية واستنهاضها وليس للأسباب التي تقدمها الأونروا بأن هذا مرده إلى الأزمة المالية التي تعيشها. والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا لا تعتمد الأونروا مبدأ الدولة اللبنانية التي تعير الكفاءات العالية من حملة الشهادة الجامعية أو دور المعلمين الأهمية التي تستحق. خاصة أن للأونروا مفهوما خاصاً بها بهذا الجانب، ونقصد هنا اعتمادها مبدأ المواءمة مع الأقطار العربية المضيفة، لكن يبدو أن الأونروا لاتأخذ من هذا النظام إلا ما يناسبها ويخفف عنها أكبر قدر ممكن من الاعباء المالية، وهي تأخذ من النظام التربوي اللبناني ماتحاول السلطات اللبنانية تجاوزه باتجاه نظم ارقى تماشيا مع النظم التربوية السائدة في معظم دول العالم.

ولا أحد ينكر ما للظروف الموضوعية من أهمية في تدني المستوى التربوي في مدارس الأونروا، غير أن هذه الظروف، وبعضها زال موضوعياً، لايمكن أن تشكل مبرراً للتهرب من المسؤولية وغياب المعالجة الصحيحية، كما اننا لانستطيع اغفال الظروف الذاتية وتاثيرها الكبير في

سير العملية التربوية. فاذا ما أريد لعملية الانماء التربوي أن تأخذ مجالها الصحيح، فيجب أن يؤخذ بعين الاعتبار بعض القضايا واهمها:

- ☆ التخطيط التربوي السليم، وايقاف مبدأ الترفيع الآلي ومراعاة مسألة الكفاءات الاكاديمية فيما يتعلق بالتعيينات.
- ☆ النظرة الجادة للمنهج التعليمي، وايجاد خطة موحدة تكفل مسألة الترابط بين المرحلتين الابتدائية والاعدادية، وادخال واقع التراث الفلسطيني ضمن مواد المنهج.
- ☆ ايجاد لجان تربوية تشخص المشكلات التعليمية وتعمل على ايجاد علاج لها في اطار تنمية التجانس بين الأطر التربوية القيادية وانعكاس ذلك على الهيكل التعليمي.
- ☆ الابتعاد عن سياسة الارهاب التي تمارس بحق المدراء والمدرسين، وخلق الحوافز التي تكفل استنهاض الواقع التعليمي، وذلك بتبني الطلبة المتفوقين وتقديم كل أشكال الدعم المادي والمعنوي لهم.
- ☆ الانتهاء من عملية نظام الدفعتين واكتظاظ الصفوف وإيجاد الوسائل الضرورية والمناخ الملائم من أجل تسهيل عملية استيعاب الطلبة في الصفوف، عبر افتتاح مدارس جديدة.

التعليم الجامعي:

يقارب عدد الطلبة الفلسطينيين المسجلين في الجامعات في لبنان ٣٠٠٠ طالب يتركز أكثرهم في الجامعة العربية التي تضم حوالي ١٠٠٠ طالب مداوماً ومنتسبا، تليها الجامعة اللبنانية التي تضم حوالي ٥٠٠ طالب يتركز معظمهم في الفرع الخامس للجامعة في مدينة صيدا [١]. ويعزى الارتفاع في عدد الطلبة وتركزهم في الجامعة اللبنانية في صيدا، إلى كونها قريبة من مخيم عين الحلوة ومن مخيمات منطقة صور، فيا يسجل عدم اقبال الطلبة على بقية فروع الجامعة وتحديدا في كليات العلوم لاعتمادها اللغة الفرنسية كأساس.

---

(١) من مشروع تقرير مرفوع للمؤتمر السابع لمنظمة الشبيبة الديمقراطية الفلسطينية في لبنان لعام ١٩٩٧.

اما القسم المتبقي من الطلبة فيتوزع على جامعات: الاميركية، اللويزة، القديس يوسف، ومعظم الطلبة في هذه الجامعات من عائلات ميسورة اقتصاديا نظرا لارتفاع اقساطها.

لقد ازدادت الحاجة للدراسة الجامعية باعتبارها السلاح في مواجهة الأزمة الاقتصادية الخانقة. أما المشكلة الرئيسية هنا فهي تكمن في ضالة عدد الطلبة بين عام واخر. نظرا لاجبارهم على نوعية تعليم محدد في الكليات الأدبية والنظرية واغلاق السوق اللبنانية في وجههم، وما يفاقم من هذه المشكلة ان المنح الجامعية التي كانت تقدم من الجامعات قبل العام ١٩٨٢ توقفت، وقلتها بالنسبة للأونروا وضعفها من قبل صندوق الطالب الفلسطيني، الذي قدم منحا جامعية تبلغ قيمتها مقدار النسبة المئوية للنجاح، فاذا كان معدل الطالب ٥٥ بالمئة بلغت قيمة المنحة النسبة ذاتها من ثمن القسط الجامعي، أما من المت به ظروف قاهرة اجبرته على ترك مقاعد الدراسة لاشهر وبالتالي عدم نجاحه في الجامعة فلايمكنه الاستفادة من تقديمات الصندوق، وحتى بالنسبة للمنحة المقدمة فهي غير مطبقة بالنسبة لعموم الطلبة وهي محصورة بعدد معين منه وبمعدل منحة واحدة لكل ١٢ طالبا.

وقد توزعت المنح الجامعية على الجامعات للعام الدراسي ١٩٩٥ / ١٩٩٦ كالتالي: (١)

العربية	AUB	BUC	القديس يوسف	اللويزة	اللبنانية	المعاهد العليا	المجموع
٢٤٥	٩٢	٤٣	٤	٢	٢	٣٦	٤١٥

هذا الجدول يبين نمط التوزيع غير العادل والعشوائي للمنح. فطلاب الجامعات ذات الأقساط الجامعة الباهظة جدا حصلوا على ١٣٢ منحة جامعية، فيما الجامعة اللبنانية والعربية اللتان تضمنان العدد الأكبر من الطلبة فقد حصل طلابها الفلسطينيون على ٢٤٧ منحة فقط (اللبنانية منحتان) مما يساهم بشكل مباشر في ضعف الاقبال على التعليم الجامعي...

(١) المصدر السابق.

التعليم المهني:

يشكل التعليم المهني بالنسبة للعديد من الطلبة الخيار الاصعب امامهم، بسبب عدم قدرتهم على متابعة دراستهم الجامعية، ويعتبر مركز سبلين الخاص بالتدريب والتأهيل المهني التابع لوكالة الغوث المركز الوحيد المجاني، وقد تأسس هذا المعهد عام ١٩٦١ وخرج اولى دوراته لسنة واحدة عام ١٩٦٣ ولسنتين عام ١٩٦٤. ويبلغ عدد المهن الموجودة داخل المعهد ١٩ مهنة، اضيفت اليها عام ١٩٦٣ دار المعلمين ثم الغيت عام ١٩٨٣ بذريعة تشبع السوق المحلية. (١)

ويتقدم للمعهد سنويا ما يقارب ١٠٠٠ طالب يقبل منهم ما نسبته ٣٠ بالمئة. ويتراوح عدد الطلبة الآن حولي ٦٥٠ طالبا معظمهم من الذكور حيث تبلغ نسبة الاناث السدس من عدد المقاعد الاجمالية لغياب التوجه بدورات خاصة بهن.

إن المنحى العام لسياسة الأونروا تجاه معهد سبلين هو التقليص التدريجي السنوي، حيث جرت اعتماد ست دورات سنوية بمعدل مرة كل سنتين، علما ان هناك حاجة ماسة لاضافة مهن اخرى، فالاقبال على المعهد يأتي بسبب ما يوفره من فرصة لتأمين عمل في الأونروا في ظل تفاقم مشكلة البطالة بين الفلسطينيين في لبنان والبالغة ٤٠ بالمئة حسب احصاءات الأونروا وعدم الميل الاكاديمي لدى الكثير وتوجه أبناء العائلات المعوزة لتعليم سريع.

وأخيرا لا بد من الاشارة إلى اغلاق المراكز المهنية الرسمية في لبنان في وجه الطلبة الفلسطينيين، اذ ان نسبة قبول الاجانب لا تزيد عن ٣-٥ بالمئة، وبعضها مغلق بشكل كامل مثل المدرسة الفندقية وغيرها من المهن التي يمنع على الفلسطينيين الالتحاق بها.

---

(١) تقرير صادر عن منظمة الشبيبة الديمقراطية الفلسطينية عام ١٩٩٥.

القطاع الصحي

القطاع الصحي في الأونروا هو القطاع الثاني بعد التعليم ويستحوذ علىحصة كبيرة من الموازنة العامة، بلغت العامين ١٩٩٤/١٩٩٥ حوالي ١١٨٠٠٧ مليون دولار في كل مناطق عملياتها[١]. وتدير الأونروا شبكة واسعة من المرافق الصحية (٢٥ مركزا ونقطة صحية في لبنان)، بهدف توفير الخدمات الصحية للاجئين بمستوى مماثل لبرنامج منظمة الصحة العالمية وتنفيذا للمبادئ الانسانية للأمم المتحدة، وبما يشابه الخدمات التي تقدمها الدول المضيفة لمواطنيها. وتشمل هذه الخدمات: «توفير الرعاية الاولية بما فيها الرعاية الطبية والوقائية والعلاجية والخدمات الصحية للأم والطفل وخدمات تنظيم الأسرة ومشاريع تحسين الصحة البيئية والرعاية الثانوية كالاستشفاء وغيرها من خدمات الاحالة».

وقبل الدخول في تفاصيل البرنامج الصحي للأونروا، نلقي نظرة على تطور موازنة القسم الصحي في لبنان وابرز التخفيضات للأعوام الاربعة الماضية.

تطور الموازنة بين الأعوام ١٩٩٣ و١٩٩٦ [٢]

	٩٣/٩٢	٩٤	٩٥	٩٦
الموازنة	١٤٩٢٥	٧,٩	٨,٥	٨,٧
النسبة	٢٤٪	٢١٪	٢١,٢	٢٠,٩

يسجل هذا الجدول انخفاضاً في العام ٩٤ بلغت نسبته ٣٪. واذا كان هناك ارتفاع رقمي مبين في الجدول للعامين ٩٥و٩٦، فان هناك انخفاضاً في النسبة المئوية، وهذا ما تحاول الأونروا ان تبرزه بشكل دائم بتركيزها على الازدياد الرقمي، وهو ما يبدو واضحا في الموازنة الاجمالية. حيث يسجل ارتفاع رقمي في قيمة الموازنة، مقابل انخفاض حاد في موازنة

(١) الحالة المالية لوكالة الغوث في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥.
(٢) تقارير الأونروا السنوية لأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤،١٩٩٥، ١٩٩٦.

لبنان. وبالجانب الاخر يسجل ايضا ارتفاع عدد المستفيدين من ٣٥٢٧٠٠ مستفيد إلى ٣٧١٧٠٠ مستفيد، بما يدل على ان هناك زيادة تجاوزت توقعات الأونروا، بحيث لم تدخل هذه الزيادة في توقعات ادارة الميزانية عند وضع الموازنة بالصيغة التي تحدثنا عنها في الفصلين الأول والثاني.

وفي نقاش البرنامج الصحي للأونروا، يتضح لنا التالي:

ان برنامج العناية يرتكز اساسا على صحة المجتمع وموجه لتقديم الخدمات الصحية الاولية والاساسية وهي تتضمن: الخدمات الطبية الوقائية والعلاجية، الخدمات البيئية في المخيمات (شبكات صرف صحي ونفايات)، وتغذية الشرائح التي هي موضع خطر مثل الحوامل والاطفال.

وبعيدا عن طبيعة الخدمات التي تصفها الأونروا بالعلاجية وتركيزها على الجانب الوقائي والبيئي، فهناك عدة مستويات للخدمات الطبية العلاجية:

☆ المستوى الأول:

العيادات الخارجية، المختبرات، الاشعة، العلاج الفيزيائي، عيادات الاسنان، العيادات الاخصائية والتخصصية، وهذا ضمن الخدمات الطبية العلاجية.

☆ المستوى الثاني:

لدعم الخدمات في المستوى الاول، فان الأونروا تستعين بواسطة عقود مع مستشفيات متواجدة في كل منطقة، وتتضمن نقل الدم ووضع مستلزمات طبية وبعض الاحتياجات التي لا تدخل في الاطار الاستشفائي بمعناه الواسع، وهذه الخدمات ايضا ضمن اطار الخدمات الطبية العلاجية.

☆ المستوى الثالث:

المشاركة بجزء بسيط من نفقات الحالات المعقدة والطارئة التي تجري في مؤسسات متخصصة مثل عمليات القلب المفتوح، السرطان، الرأس وغيرها من الامراض التي تتطلب عمليات جراحية كبيرة، وهي تدخل ضمن اطار المستويين السابقين.

خدمات الصحة الوقائية والاغاثية:

تعتبر هذه الخدمات بمثابة العمود الفقري للرعاية الصحية الأولية وتتضمن مسحاً وبائيا للأمراض، صحة الأم والطفل، والصحة المدرسية.

خدمات الصحة البيئية:

وتهتم بتأمين مياه الشرب والاستعمال المنزلي، تصريف المياه الآسنة وكذلك جمع النفايات ونقلها خارج المخيمات، وذلك بهدف تخفيض الحالات المرضية والوفيات التي تصاحب البيئة السيئة.

وبالعودة إلى عيادات الأونروا المنتشرة في كل المخيمات تقريبا نجد انها تقدم خدمات المعاينات، اجراء الفحوصات المخبرية، معاينة وحشو وخلع الاسنان، الامومة والطفولة، السكري وضغط الدم، الاطفال متأخري النمو. ويعمل فيها اطباء عامون يبلغ عددهم ٣٥-٤٠ طبيبا وعدد من فنيي المختبر والصيدلة والتمريض.

وطبقا لهذا العدد، فانه يتعين على كل طبيب معالجة حوال عشرة آلاف مواطن، في حين تحدد القوانين الصحية على المستوى الدولي طبيبا واحدا لكل ألف نسمة.

وتشير الأونروا إلى ان الاعوام السابقة شهدت تزايدا في عدد الزيارات لعيادات الأونروا وقارب الرقم ٧٥٠ ألف زيارة سنويا، بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، وفي ظل عدم قدرة هذا العدد الضئيل من الاطباء على تلبية كافة الاحتياجات. وعليه، فطبيب الأونروا يعالج ٥٠ مريضا يوميا بمدة تتراوح بين ٤-٥ ساعات كحد اقصى، بمعنى ان لكل مريض يوميا دقيقتين اثنتين، وهذا الامر يوضح كم هي قاتمة صورة المعالجة في عيادات الأونروا.

اما في مجال الفحوصات المخبرية فالأونروا تخص كل منطقة، مهما كان عدد سكانها، بمختبر واحد يعمل فيه مساعد مخبري، وفي الكثير من الاحيان يضطر لتأجيل الفحوص للأيام التالية بعد ان يكون قد اجرى خلال

فترة عمله عددا كبيراً من الفحوصات. وبالنسبة للصور الشعاعية فهناك موازنة محددة لكل عيادة لا يستطيع الطبيب تجاوزها.

اضافة إلى هذه وتلك، فكثير من الفحوصات المخبرية غير موجودة وانواع كثيرة من الصور الشعاعية غير متعاقد بشأنها مع مراكز الاشعة، مما يعني تحميل المريض نفقات باهظة اكبر من طاقته. وبالرغم من المحاولة التي قامت بها الأونروا في اعوام سابقة لخفض المعدل اليومي للزيارات إلى ٧٠ مريضا لكل طبيب يوميا، بهدف زيادة فاعلية الطبيب وتحسين نوعية الخدمات التي يؤديها، الا ان هذه المحاولة باءت بالفشل.

الاستشفاء:

على رغم أهمية هذا النوع من الخدمات الطبية واحتلاله للموقع الرئيسي والاول في مجال الصحة، فانه طبقا للبرنامج الصحي المعتمد من قبل الأونروا يعتبر في اطار الرعاية الصحية الثانوية، ولا يعتبر كأساس حين وضع الموازنة العامة، انطلاقا من كون جميع اللاجئين الفلسطينيين يستفيدون من تقديمات الدول المضيفة، باستثناء لاجئي لبنان ولاجئي الضفة الغربية وقطاع غزة. وانطلاقا من هذه الاهمية قررت الأونروا في السنتين الماضيتين وبدعم من الدول المانحة بناء مستشفى في غزة يضم ٣٣٢ سريرا وهو مخصص للاجئين في المناطق المحتلة وقد تم افتتاحه فعليا بحضور المفوض العام للأونروا.

ان اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هم الاكثر تضررا من طبيعة الخدمات الطبية وتصنيفها بين اساسية وثانوية، بفعل انعدام التقديمات الصحية من قبل المؤسسات الصحية الرسمية. وهذا ما تشير اليه الأونروا، بأن هناك صعوبات كبرى في الحفاظ على مستوى الخدمات المتصلة بتوفير الرعاية الصحية من الفئتين الثانية والثالثة، وبخاصة في المستشفيات العامة والمتخصصة. ومنشأ هذه الصعوبات هو التفاوت الاساسي بين نسبة الزيادة النسوية في التمويل والارتفاع السنوي في تكاليف خدمات الاستشفاء وتزايد الحاجة اليها. ومن أهم العوامل التي ساهمت في زيادة التكاليف الزيادة السنوية السكانية بنسبة ٣,٥ بالمئة، ونسب التضخم السنوي التي بلغت اكثر من ٥ بالمئة، والتقدم في التكنولوجيا الطبية وتعاظم توقعات

الناس منها. وهذا العامل الأخير هو الأكثر اهمية في زيادة تكاليف الاستشفاء.

ومنذ العام ١٩٩٣، اتخذت الأونروا سلسلة من التدابير التقشفية لجأت بموجبها إلى اعتماد عدة وسائل منها وضع العمليات الجراحية في قائمة انتظار (وقد اصبح متعارف عليها بين اللاجئين باسم قائمة الموت)، واجراء خفض في الخدمات وخفض مستوى التعويض عن فواتير الاستشفاء بما يعني مشاركة المريض بحوالي ٧٥ بالمئة من نفقات العمليات الكبيرة وبعض هذه العمليات تصل تكلفتها إلى حوالي ١٥ الف دولار اميركي.

لقد انفقت الأونروا في العام ١٩٩٤/١٩٩٥ نحو ٢٥ بالمئة من الميزانية النقدية لدائرة الصحة في لبنان على الاستشفاء أي ما يقارب ١,٩ مليون دولار[١]، وبما معدله ٥,٤ دولار لكل مواطن سنويا. وقد يتقلص هذا الرقم للعامين ١٩٩٦/١٩٩٧، كما تشير الأونروا، إلى نحو ١٩ بالمئة، مما يعني زيادة نسبة تقاسم المرضى في التكاليف لتصل إلى اكثر من نسبة ٧٥ بالمئة.

ان ما يجب الاشارة اليه هو ان الكثير من التعابير التي تستخدمها الأونروا دائما ما تأتي بشكل تضليلي ومغاير للواقع وللحقيقة. ومثال ذلك ما دأب المدير العام للأونروا في لبنان السيد ليونيل بريسون في معظم مؤتمراته الصحفية على ذكره، وها هو يقول: «ان الاهتمام باستشفاء الفلسطينيين لا يدخل عادة في اطار انشطة الأونروا ومهماتها، لكننا اوجدنا استثناء في لبنان، لأن الفلسطينيين لا يستفيدون من التقديمات الاستشفائية الحكومية. ويغطي البرنامج الاستشفائي للأونروا كل مصاريف المستشفى...»[٢]. وفي مجال آخر يقول الدكتور روبرت كوك المعار إلى الأونروا من منظمة الصحة العالمية، وسبق له ان احتل منصب رئيس دائرة الصحة في الأونروا: «ان الدول الصناعية تنفذ برنامج الصحة

---

(١) الحالة المالية لوكالة الغوث ـ مصدر سبق ذكره.
(٢) جريدة النهار: ١٩٩٦/١٠/١٧.

بميزانية يبلغ معدلها ١٥٠٠ دولار لكل شخص، اما في الأونروا فعليها ان توفر رعاية صحية بواقع ٢٥ دولارا لكل فرد..».

إن كلام المدير العام للأونروا تدحضه الوقائع اليومية على الأرض وتكذبه عشرات المآسي المتنقلة بين مخيم وآخر. فاذا كان من حق الأونروا ان تدعي بما تشاء بان برنامجها الصحي يهدف للوصول إلى مستوى مماثل لبرامج الصحة في البلدان المضيفة، الا انها ملزمة باجراء مقارنة موضوعية بين الاهداف وما تحقق منها، فلا يمكننا القبول بمنطق الأونروا الذي يحاول الايحاء بأن برنامجها الصحي يتماثل مع برنامج الحكومة اللبنانية. وحقيقة ان الأونروا لا توفر أي استشفاء حقيقي وسياستها بالنسبة للبرامج الصحية تعتمد على برامج الوقاية. ومع الترحيب الذي يبديه الشعب الفلسطيني بهذا الجانب من الرعاية الصحية، على أهميته، الا ان نوعية الاستشفاء الذي تقدمه الأونروا لا يصل إلى الحد الادنى المعقول، وهشاشة البرامج العلاجية قائمة منذ سنوات، لكنها ازدادت تدهوراً في السنوات الماضية بحكم انخفاض موازنة الاستشفاء وهو ما كان له انعكاسات على مستوى انقاص عدد الاسرة المقدمة من ١٤٤ سريرا عام ١٩٨٨ إلى ٨٥ سريرا عام ١٩٩٦، فيما المعدل العالمي يبلغ سريراً واحداً لكل ألف شخص. كما كان من نتيجة التخفيض مفاقمة الطابع الشكلي للاستشفاء حيث يتكلف المريض اضعاف التكلفة المقدمة من الأونروا والتي لا تتجاوز ٢٥ بالمئة في أغلب الاحوال.

وتتعاقد الأونروا مع ٩ مستشفيات موزعة على مختلف المناطق اللبنانية كالآتي:

بيروت وجبل لبنان	١) مستشفى أوتيل ديو	٢) مستشفى بيروت
صيدا	٣) مستشفى دلاعة	٤) مستشفى النقيب
صور	٥) مستشفى جبل عامل	٦) مستشفى نجم
الشمال	٧) المستشفى الإسلامي	
البقاع	٨) مستشفى الططري	

ويخضع هذا التعاقد مع المستشفيات بتسعيرة محددة، وتأخذ المفاوضات بشأن ذلك وقتا طويلاً، حتى ان منطقة بيروت ظلت ما يقارب

العام دون وجود مستشفى بسبب ارتفاع التكاليف ورفض الأونروا للتسعيرة التي كانت تحدد من قبل المستشفيات، وقد اقترح البعض في حينه التعاقد مع مستشفى آخر بديلا لمستشفى بيروت، نظرا لقلة تجهيزاته. فيما البعض الآخر اقترح إمكانية تعاقد الأونروا مع مستشفيات الهلال الاحمر الفلسطيني ولأكثر من سبب، ودخلت فعلياً عام ١٩٩٥ في مفاوضات طويلة مع إدارة الهلال، لكنها لم تثمر تعاقدا بين الطرفين.

وتقول مصادر الهلال الاحمر الفلسطيني: «ان الأونروا كانت قاصدة في فشل التعاقد مع الهلال وحاولنا عقد اتفاق مع الأونروا باستعمال مستشفى الهمشري في صيدا واعتماده كأي مستشفى تتعاقد معه الأونروا في لبنان، مما كان سيوفر للهلال دخلا يساهم في حل ازمته المالية ويريح المرضى الفلسطينيين نفسيا». (١)

لقد قدمت مؤسسة الهلال دراسة عما يتوفر لديها من امكانات، وتكلفة السرير وفقا لما هو متعارف عليه طبيا، لكن الأونروا احجمت عن الرد وادعت ان الدكتور فتحي عرفات، رئيس المؤسسة، رفض الموضوع، وتبين بعد فترة ان الأونروا كانت قد عرضت مبلغا مقطوعا بدون تحديد لعدد المرضى، والمبلغ المعروض في ذلك الوقت كان لا يغطي النفقات الاولية للمرضى، اذ طالب الهلال بمبلغ ٧٥٠ الف دولار سنويا بينما عرضت الأونروا ٥٠٠ الف دولار، لان ادارة الهلال اعتبرت ان هذا العرض يغرق المؤسسة اكثر من المساعدة، ووقفت الامور عند هذا الحد.

لقد نقل عن بعض المسؤولن في الأونروا ان مستشفيات الهلال لا تستطيع تحمل تبعات التعاقد معها، ورد مسؤولو الهلال بأنهم قادرون على تلبية الخدمات بالمستوى ذاته الذي يقدمه أي مستشفى تتعاقد معه الأونروا في لبنان، لا بل قد تتفوق مستشفيات الهلال في العناية الطبية خاصة في مستشفى بلسم في الرشيدية الذي تفوق في هذا المجال عن أي مستشفى آخر في منطقة صور وبشهادة مسؤول الخدمات الطبية المركزية في الأونروا. ويقول الدكتور محمد عثمان رئيس جمعية الهلال الأحمر

---

(١) نشرة العودة الناطقة بلسان القيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية لتحرير فلسطين ـ العدد ١ ـ ١٩٩٥.

الفلسطيني في لبنان: «ان المؤسسة تستطيع تقديم كل الخدمات الطبية مقابل رسوم لا مجال لمقارنتها بما يجب دفعه إلى المؤسسات الصحية الأخرى باستثناء عمليات القلب المفتوح، وغسل الكلى. وقد اجرينا عدة عمليات كبيرة في مستشفى الهمشري منها فتح رأس وكل العمليات الأخرى تجري في هذا المستشفى». [1]

ان صيغة التعاقد التي تجريها الأونروا مع المستشفيات الخاصة دائما ما تكون غامصة. وبما ان اصحاب المستشفيات يعتبرون عملية التحويل من قبل الأونروا إلى المستشفيات بمثابة شيكا يدفع بشكل شهري، فان العناية بالمرضى غالبا ما تكون متدنية، اذ يمكث المريض أياما عدة في المستشفى دون اجراء الفحوصات الاولية.. وهذا ما كان له نتائج مأساوية مباشرة ادت إلى وفاة العديد من المرضى الفلسطينيين بسبب الاهمال في المستشفيات اولاً وسياسة الروتين الاداري القاتل لدى الأونروا في عملية التحويل. ونقدم هنا لائحة بأعداد الفلسطينيين الذين توفوا على ابواب المستشفيات، وهي على سبيل المثال وليس الحصر: [2].

١) في بداية عام ٩٢ تعرض الطالب فادي العريضي من سكان مخيم الرشيدية لمرض عضال أفقده بصره، فلجأ إلى عيادة الأونروا التي لم تستطع ان تقدم له أي شيء سوى الفحوصات العادية، حيث تدهورت صحته وليذهب في غيبوبة تامة، ثم ينقل إلى مستشفى الجامعة الاميركية حاملا تحويلا من مكتب الأونروا في صور، لكن هذا التحويل لم يعن شيئا لادارة المستشفى لانه غير مصدق من المركز، وما بين صور وبيروت والمريض يرقد في المستشفى دون تقديم أي علاج. وبعد أخذ ورد امتد لعدة أيام حصل المريض على التحويل اللازم وتم قبوله من ادارة المستشفى في المعالجة، لكن بعد وقت متأخر، اذ ما لبث ان فارق الحياة...

٢) في شهر شباط ٩٢ لجأ المواطن وائل بدران إلى عيادة الأونروا في مخيم نهر البارد بعد ان كان يشكو من اعراض مرضية في حنجرته، وتعامل معه طبيب العيادة على انه مصاب بالتهاب عادي في الحلق،

---

(١) المصدر السابق.

(٢) هذه العينات اخذت من نشرة طريق الوطن بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣.

وبالتالي اعطي امصالا ومضادات حيوية. لكن تبين بعد ذلك انها أمصال انتهى مفعولها في عام ١٩٨٩، مما ادى إلى ظهور حساسية على جسم المريض على شاكلة بقع شبيهة بالحروق، وعندما تفاقمت حالة المريض تم تحويله إلى مستشفى عكار، الا ان المستشفى طالب احالته إلى الجامعة الاميركية لسوء حالته الصحية حيث ما لبث ان فارق الحياة.

٣) في شهر نيسان ١٩٩٢ أصيب المواطن فوزي الريان من سكان مخيم شاتيلا بنوبة قلبية نقل على اثرها إلى مستشفى الساحل الذي رفض استقباله، ثم إلى مستشفى المقاصد الذي طلب مبلغ ٧٠٠ ألف ليرة لبنانية، على سبيل التأمين، لكن امام عجز العائلة عن تأمين هذا المبلغ فورا وبعد أخذ ورد مع الدكتور الذي حذر من نقله بسبب خطورة وضعه الصحي. في ظل وجود المريض في المستشفى دون علاج من الساعة الواحدة ليلا وحتى الحادية عشرة صباحا، حيث نصح اطباء الأونروا بتحويله إلى مستشفى دلاعة في صيدا، وتواصل المسلسل ذهابا وايابا والمريض لا تتحمل صحته كثرة المناقلات وبسيارة سرفيس لعدم تأمين سيارة اسعاف، وحين الوصول إلى مستشفى دلاعة ابلغتهم الادارة ان الاسرة الموجودة مخصصة لسكان منطقة صيدا فقط، فلجأ ذووه إلى أقرب مركز للهلال وهو غير مجهز بأية تجهيزات لهكذا حالة خطرة، وبقي في فراشه حتى وافته المنية.

٤) بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٥ وصلت إلى مستشفى شاتيلا في الهلال الاحمر الفلسطيني الساعة الخامسة صباحا الطفلة دعاء محمدية البالغة من العمر عشرة أيام متوفية، وبتوقيع الكشف الطبي تبين وجود آثار دماء كثيفة لجهة الرقبة كما وجدت آثار أسنان قارضة في الرقبة، ويرجح سبب الوفاة إلى نزيف شديد. والاشارة هنا إلى ان مخيم شاتيلا لا يزال اسير الدمار والركام الذي يلفه من كل جانب مع كل ما يصاحب ذلك من انتشار القوارض والأوبئة وعدم صلاحية شبكة الصرف الصحي وغياب المكافحة والوقاية الصحية.

٥) بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٥ توجهت المواطنة نهاد اسكندر من سكان مخيم برج البراجنة إلى مستشفى بيروت وهو المستشفى الذي تتعاقد معه

الأونروا، وظلت مع ذويها تنتظر حضور الطبيب المعاين لعدة ساعات الذي لم يحضر الا بعد ان فارقت الحياة دون اجراء أي كشف عليها، وهي ام لثلاثة اطفال بينهم رضيع، وتبين لاحقا انها كانت تعاني من مرض القلب.

٦) في شهر آب ١٩٩٤ ادخلت المواطنة سامية سعد إلى مستشفى الحايك في بيروت بغرض الولادة وامضت يومين كاملين في المستشفى دون ان يشرف احد على وضعها الصحي. وقد احتاجت لعملية قيصرية بعد ان ساءت حالتها الصحية، وبعد حصول الولادة مباشرة اعطيت ابرة بنج ثم ابرة اخرى لتعديل مجرى الدورة الدموية كما قالت الممرضة المشرفة على متابعة حالتها، مما ادى إلى مضاعفات عديدة نقلت على اثرها إلى الجامعة الاميركية لكنها توفيت بين ايدي الاطباء. تقارير الأونروا قالت ان المريضة لم تكن تعاني من اية امراض، لكن المضاعفات تولدت بعد الولادة، كما ان تقارير الجامعة الاميركية اكدت ان ترك المريضة ساعتين دون عناية ولد لديها ارتخاء بالرحم وهو ما ولد التفجير والنزيف ثم الوفاة.

والقائمة تطول، من وفاة الطفلتين الهام عبد المعطى ومنى فريجة وبتر يد الفتى عبد الغني زعرورة في الشمال وقضية ارتهان طفل داخل الحاضنة الصحية بسبب رفض الأونروا المساهمة بدفع تكاليف المستشفى، وقصة المواطن احمد حمزة الذي توفي وفاتورة المستشفى في جيبه، إلى عشرات القصص اليومية التي تتنقل بين مخيم وآخر وتحصد العديد من المواطنين الفلسطينيين، بسبب اهمال المستشفيات طورا، وعدم وجود اسرة والاهمال تارة اخرى، وهذا ما حصل مع المواطن وصفي ابو الخير وفايز قاسم في منطقة صور اللذين توفيا على مدخل المستشفى لعدم وجود اسرة شاغرة.

إن العامل الرئيسي الذي يحكم سياسة المستشفيات في تعاطيها مع المرضى الفلسطينين هو حجم الاسرة المتعاقد بشأنها مع الأونروا، والتي تتعرض لتخفيضات ممنهجة منذ العام ١٩٩٢ وحتى اليوم حيث وصلت إلى ادنى مستوى لها، بعد ان فرض على المرضى تحمل الجزء الأكبر من

التكاليف. ففي السابق كانت مساعدة الأونروا تغطي جزء من التكلفة اليومية للعلاج. وفي عام ١٩٩٣ وبعد سلسلة الاحتجاجات الفلسطينية التي تواصلت لأكثر من ثلاثة أشهر رضخت الأونروا لمطالب الفلسطينيين وعقد اجتماع مشترك بين إدارة الأونروا ممثلة بالمدير العام آنذاك سيرفيرا والفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية للمخيمات، واتفق في هذا اللقاء على صرف تكلفة كاملة لعشرين عملية قلب مفتوح وعشرين اخرى بمساهمة الثلث على نفقة الأونروا والثلث من الرئاسة في فيينا والثلث الباقي على نفقة المريض ومن خلال التعاقد مع مستشفى سيدة المعونات التي كانت ستخفض الف دولار من نفقة المريض.[١] لكن هذا الاتفاق لم يدم سوى لبضعة اشهر حيث عادت الأونروا وتراجعت عنه، خاصة بعد مجيء المدير العام الحالي، الذي اعتبر الاتفاق كأنه لم يكن بذريعة انخفاض الموازنة. وعلى أثره تبدلت المساعدة المقدمة للعمليات الجراحية الكبيرة التي كانت في السابق تتراوح بين ١٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ دولار، لتصبح مليون ونصف المليون ليرة لبنانية لتعود وتنخفض بشكل مريع في السنتين الماضيتين ولتستقر على عتبة ٣٠٠ ألف ليرة فقط كما هو الحال في مستشفى اوتيل ديو.

أما الصورة اليوم، فهي ان أي مواطن فلسطيني يقيم في لبنان يقع ضحية طارئ صحي مفاجيء، فالأمر يستدعي نقله على وجه السرعة إلى المستشفى. وبعد معاناة طويلة قد يحصل على تحويل من الأونروا، لكن ما يحدث عادة في كل المستشفيات هو ان يواجه المريض بجواب واحد: لا اماكن شاغرة على نفقة الأونروا، الليالي السريرية قد انتهت او لا أسرة شاغرة وعليك الانتظار ليوم او يومين ريثما يغادر احد المرضى لتتمكن من اخذ مكانه، ومن كان مضطرا وحالته الصحية لا تحتمل التأجيل فما عليه الا ان يدخل المستشفى على نفقته الخاصة، والبعض من المرضى يعود أدراجه إلى مكاتب الأونروا يشكو وضعه الصحي السيء فربما يأخذ تحويلا لمستشفى آخر.

---

(١) طريق الوطن: العدد ٣٤٣ ـ ١٩٩٣/٣/٢١.

بالإضافة إلى ما تقدم، فان الكثير من الحالات المزرية كحوادث السير وعمليات غسل الكلى لا تغطى من قبل الأونروا، وهذا يعني ان اصحاب هذه الحالات محكوم عليهم بالموت ان لم يحصلوا على العلاج الباهظ التكاليف. وهو امر حصل مع العشرات ممن يعانون من مرضى الكلى. وقد احصي منهم عام ١٩٩٢ حوالي ٤٠ حالة توفي منهم ما يقارب ٣٦ حالة لعدم قدرتهم على تأمين نفقات العلاج.

خدمات الصحة البيئية:

وهي تشمل تصريف المجاري، ضبط الفائض من مياه الأمطار، توفير المياه الصالحة للشرب، جمع النفايات وتصريفها ومكافحة الحشرات والقوارض.

إن المشكلات التي تعاني منها المخيمات الفلسطينية في لبنان تكاد تكون متشابهة في كافة وجوهها، لكن الأكثر حدة هي ان شبكات الصرف الصحي الراهنة مضى عليها اكثر من ثلاثين عاما، بكل ما ينتج عن ذلك من حدوث حالات تلوث بيئي. وما حصل في مخيم البرج الشمالي منتصف العام ١٩٩٥ يلخص مشكلة كل المخيمات. فبين منتصف ليلة وضحاها عاش هذا المخيم قصة مرض سرعان ما انتشر ليطال كل سكان المخيم الذي يبلغ عددهم عشرة آلاف شخص.

ولا نبالغ القول ان هذا المرض لم يترك بيتا الا وزاره. لكن المستغرب ان الأونروا المعنية الاولى بملاحقة هذا الامر، ظلت بعيدة عن كل ما يجري ولم تعط هذا الموضوع الأهمية الذي يستحق الا بعد فترة، رغم مسارعة العديد من المؤسسات الصحية إلى زيارة المخيم. واذ نفت الأونروا وجود هذا المرض، فقد حمل تقرير وزارة الصحة اللبنانية ما يلي:

١- ان شبكة المجارير الموجودة في المخيم جميعها مكشوفة دون غطاء سواء كانت أساسية او فرعية، والروائح تفوح منها بشكل دائم.
٢- ان وضع شبكة جر المياه إلى المنازل غير سليم ويزيد عمرها على عشرين عاما.

٣- هناك الكثير من المنازل غير مزودة بشبكة إلى الداخل، وتجر المياه من فتحات اوجدت في القساطل بواسطة نباريج وتبقى مفتوحة دون غطاء ليلا ونهارا [١].

وفي غياب تحرك الأونروا وضغط التحركات الشعبية لايجاد حل لهذه المشكلة، تداعى أهالي المخيم إلى مؤتمر شعبي عقد لهذه الغاية وانبثق عنه لجنة متابعة قالت في بياناتها الصادرة بشأن هذه القضية «ان ٥٠٠ شخص اصيبوا نتيجة هذا المرض وان مستوصف الأونروا والهلال لا يملكان الامصال والادوية المضادة لمعالجة هذه الظاهرة. وقد أثبتت التحاليل المخبرية فيما بعد ان السبب هو تلوث المياه !!

وفي منطقة بيروت، يقدم مخيم شاتيلا الصورة من زاوية أخرى ويشكل وضعا مأساويا مماثلا لجهة انعدام البنى التحتية وعدم صلاحيتها ومحاصرة المخيم بسواتر من الركام والردم وانقطاع التيار الكهربائي منذ العام ١٩٨٥، رغم ان العائلات جمعت ٥٠ ألف ليرة للعائلة الواحدة، بعد اتفاق حصل بين اللجنة الشعبية والأونروا وشركة كهرباء لبنان عام ١٩٩٠، وذلك كبدل رسوم للشركة. وتقول مصادر شركة كهرباء لبنان ان كل الشروط المطلوبة لايصال الكهرباء باتت متوفرة باستثناء متابعة الموضوع من قبل الأونروا مع المراجع الرسمية اللبنانية.. [٢].

وبسبب دراسة شاملة قدمتها منظمة الصحة العالمية عن امدادات المياه والتخلص من النفايات السائلة والصلبة، فقد وجهت الأونروا نداء خاصا للتبرع بمبلغ ١٠,٥ مليون دولار لمشاريع الصحة البيئية وحصلت على بعض الأموال في اطار برنامج تطبيق السلام لتحسين اوضاع الصحة البيئية في مخيم نهر البارد، حيث انجزت المرحلة الثانية من شبكة داخلية للمجارير. كما انجزت المرحلة الثانية من مشروع مماثل في مخيم برج البراجنة وتم ربطه بخط البلدية الاساسي للصرف الصحي. وانجزت عام ١٩٩٥ المرحلة الاولى من مشروع لتمديد شبكة داخلية في مخيم البص. وقد حصلت الأونروا على تعهد قيمته ٦,٧ مليون دولار لتمويل مد شبكة

(١) نشرة العودة: العدد ٣ كانون اول - كانون ثاني ١٩٩٥ - ١٩٩٦.
(٢) العودة: العدد صفر تموز ١٩٩٥.

للمياه واخرى للصرف الصحي في مخيمات البداوي، البرج الشمالي، ضبية، المية ومية والرشيدية، ولاتمام المرحلة الثانية من مشروعي مخيم البص ومخيم نهر البارد وتحسين شبكة المياه القائمة في مخيم عين الحلوة.[1]

ويذكر ان الأونروا، ومنذ عام ١٩٩١، احجمت عن القيام بأية انشاءات داخل المخيمات بذريعة ان مراجع رسمية لبنانية طلبت منها التوقف عن بناء أية منشآت داخل المخيمات، مما أدى إلى انفجار شبكة الصرف الصحي في مخيم شاتيلا واختلاطها بمياه الشرب واحداث تلوث بيئي اكدته محافظة جبل لبنان التي ارسلت مهندسين مختصين اشرفوا على عملية الصيانة وردت الأونروا السبب في هذا الانفجار إلى اعمال شركة اليسار المحاذية للمخيم. لكن وبسبب من ضغط سكان المخيم عادت الأونروا وبدأت عملية الصيانة [2].

(١) العودة: العدد صفر تموز ١٩٩٥.

(٢) من محاضر اجتماعات اللجان الشعبية الفلسطينية والأونروا في عام ١٩٩٧.

قطاع الخدمات والاغاثة الاجتماعية

يعتبر قطاع الخدمات والاغاثة الاجتماعية القطاع الثالث بعد قطاعي التعليم والصحة، وبلغت موازنته لعام ١٩٩٦ في لبنان ٦,٩ مليون دولار أي ما نسبته ١٦,٦ بالمئة من اجمالي الموازنة[١] بتراجع كبير عن العام ١٩٩٥ الذي بلغت موازنته ٨,٣ مليون دولار وبما معدله ٢٢,٥ بالمئة.

ويهدف هذا البرنامج إلى توفير المساعدة والاغاثة للعائلات التي لا تستطيع تلبية احتياجاتها الاساسية سواء كان ذلك على مستوى تأمين الغذاء او من حيث تأمين المسكن اللائق، وهو البرنامج الذي قامت الأونروا على اساسه منذ منتصف هذا القرن. وبعد ان كانت تقديمات هذا البرنامج، وفقا لما ذكر اعلاه، تشمل كل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، لجأت الأونروا ومنذ نهاية الثمانينات إلى تخفيض تدريجي في هذا البرنامج وصولاً إلى إلغائه بشكل كامل وتم حصره بحالات اطلق عليها «حالات العسر الشديد».

تطور الموازنة بين أعوام ١٩٩٣ و١٩٩٦[٢]

العام	الموازنة	النسبة المئوية
١٩٩٣	٦,٦	٢١
١٩٩٤	٨,٦	٢٢
١٩٩٥	٨,٣	٢٢,٥
١٩٩٦	٦,٩	١٦,٦

وفي عام ١٩٩٦ بلغ عدد المصنفين كحالات عسر شديد في لبنان ٣٥٣٨٢ نسمة أي ما نسبته ١٠,٥ بالمئة وهي النسبة الاعلى في كافة مناطق عمليات الأونروا وبانخفاض ٥٦٧ حالة. وتعزو الأونروا اسباب الانخفاض في عدد المستفيدين إلى «التشدد في تطبيق معايير الاستحقاق التي اعتمدتها». وهي معايير استنسابية لم تأخذ بالاعتبار الحاجات الفعلية للعائلات المستحقة، فالأونروا تعتبر الاساس لاعتماد الأسرة كحالة عسر

(١) نشرة غير رسمية صادرة عن الأونروا ١٩٩٦.
(٢) تقارير الأونروا بين أعوام ١٩٩٣ و١٩٩٦

شديد هو عدم وجود ذكر راشد ولائق طبيا لكسب العيش، ومثال ذلك ان الطالب الذي يلتحق بمعهد سبلين تقطع عنه المساعدة..

وفي مطلق الاحوال، فتقارير الأونروا توضح العديد من الامور. ففي الوقت الذي تشير فيه هذه التقارير إلى ان هناك انخفاضا بعدد الأشخاص الحاصلين على مساعدات تموينية والمصنفين ضمن هذه الفئة، فبالمقابل هناك ارتفاع في الحالات التي لا تحصل على مثل هذه المساعدات. واذا ما اعتمدنا ارقام الأونروا فنجد ان نسبة التضخم بلغت ٥ بالمئة واذا ما اضفنا ايضا القيود المفروضة على عمل الفلسطينيين في لبنان وعدم امكانية الحصول على اية تقديمات اجتماعية وتربوية او صحية وارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى ٤٠ بالمئة، فان المنطق يفرض ارتفاع العدد وليس انخفاضه! مما يدلل على ان اختلاف العدد، زيادة ونقصانا، يبقى خاضعا لاستنساب الادارة وليس إلى مقاييس حقيقية تعكس طبيعة الواقع الاجتماعي للعائلات المحتاجة.

فانخفاض العدد لا يعني بالضرورة ان هناك اكتفاء لدى العائلات المستبعدة من الاستفادة من تقديمات هذا البرنامج او تناقص الحاجة إلى المساعدة. وهذا ما تقر به الأونروا التي ترى ان البرنامج لم يقدم المساعدة للعائلات التي تضم افرادا صالحين للعمل، ولكنهم غير قادرين على ايجاده. لكن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية بما فيها البطالة اسهمت في تزايد الطلبات على المساعدة. وفي المقلب الآخر، فان مصادر المؤسسات الاجتماعية العاملة في المخيمات تؤكد بأن ثلاثة ارباع الشعب الفلسطيني في لبنان يقعون تحت خط الفقر.

ان عائلات اسر الشهداء التي تنطبق عليها المعايير والمقاييس السابقة ويبلغ تعدادها حوالي عشرة آلاف اسرة لا تدخل في اطار هذا البرنامج رغم انها الأكثر طلبا للمساعدة، اذ ليس هناك من برنامج خاص بهذه العائلات، وكل ما فعلته الأونروا هو اعتماد بعض العائلات كقضايا اجتماعية. وحتى هذه الحالات فهي عرضة للتدقيق المتواصل وبما يؤدي دائما إلى خفض العدد باستمرار بين عام وآخر.

اضافة إلى كل هذا، لجأت الأونروا في مطلع العام ١٩٩٦ إلى وقف مساعداتها عن كل العائلات المصنفة ضمن فئة (NR) وهي فئة كبيرة تبلغ نسبتها حوالي ١٠ بالمئة من اجمالي المسجلين. وفي احدى الاجتماعات التي ضمت اللجان الشعبية والمدير العام للأونروا في لبنان بداية العام ١٩٩٧، ذكر هذا الاخير ان الادارة قررت السماح لهذه العائلات بالاستفادة من تقديمات الرعاية الصحية، اما الاستشفاء فهناك بحث يجري في الأونروا حول امكانية اقتطاع نسبة معينة من موازنة الاستشفاء وتخصيصها لهذه الحالات[١]، وذلك طبقا للرأي الاستشاري الذي تحدثنا عنه سابقا بصلاحية المفوض العام توزيع الاولويات وفق الموارد المتاحة، علما ان القضية الرئيسية الضاغطة على مستوى القطاع الصحي هي في ضرورة زيادة موازنة الاستشفاء وليس الاقتطاع منها إلى بنود اخرى.

(١) من محاضر اجتماعات ـ مصدر سابق.

الإصلاح الإداري المنشود

إن أية عملية إصلاح حقيقية يراد لها النجاح في إدارات الأونروا ستبقى ناقصة ودون فائدة، ما لم يصاحبها معالجة صحيحة لمشكلة الانفاق في الموازنة وتوزيعها على الأولويات، وان لا تعتبر هذه العملية شأنا محليا ومحصورة في أجهزة بعينها، بل سياسة شاملة يجب ان تبدأ من رأس الهرم الاداري وصولا للقاعدة. فمن غير المعقول ان تبلغ موازنة رئاسة الأونروا التي يعمل فيها ما يقارب ١٥٠ موظفا ١٠,٣ بالمئة من الموازنة الاجمالية للأونروا، فيما موازنة لبنان لا تزيد نسبتها عن ١٢,٦ بالمئة ويعمل فيه حوالي ١٥٠٠ موظف، إضافة إلى خدمات تقدم لـ ٣٥٠ ألف لاجئ فلسطيني.

وتمارس وكالة الغوث سياسة مزدوجة تجاه اللاجئين الفلسطينيين، فهي في ارقام الموازنة لا مشكلة حقيقية لديها، لكن توزيعها على الاولويات هو الذي يظهر سياسة خطرة. وبالتالي فان عملية الاصلاح المطلوبة يجب ان تطال كل الامتيازات الممنوحة لكبار الموظفين من أجانب وفلسطينيين، حيث يصل راتب احد كبار الموظفين إلى عشرة آلاف دولار شهريا، عدا التقديمات الاجتماعية والتربوية والتي توازي في مجموعها قيمة الراتب الشهري، مضافا اليه المبالغ الخيالية التي تدفع كبدلات انتقال لبعض الفرق التي تقوم بجولات ميدانية على مناطق عمليات الأونروا ويبلغ معدل الفرد ٣٠٠ دولار يوميا. (١)

وان كان القسم الاكبر من الموازنة في لبنان يصرف على المخصصات والشؤون الادارية (أكثر من ٦٠ بالمئة من موازنة التعليم مخصصات دون النفقات الادارية)، فان المشكلة الابرز (التي يمكن معالجتها) تكمن في الهدر المالي الواسع وسوء الادارة وتبذير نصف الموازنة في غير امكنتها الحقيقية.

---

(١) نشرة قضايا المعلمين: العدد ٢٧ ـ ايار ١٩٩٤.

ان ما شهدته المخيمات في السابق، وما تشهده اليوم من تحركات جماهيرية ومذاكرات احتجاج من قبل الهيئات السياسية والاتحادات النقابية الفلسطينية، تدل على ان هناك حالة رفض شاملة لما يجري داخل الأونروا، ومن اجل تصحيح الخلل في الخدمات. ومثل هذه التحركات لم تكن كافية في سبيل الضغط من اجل اصلاح جذري شامل في اجهزة الأونروا ومؤسساتها. صحيح ان هذه التحركات قد حققت بعض النجاحات النسبية في محطات متعددة لجهة تحسين بعض الخدمات، الا ان هناك بعض الثغرات ما تزال تقف حائلا امام معالجة الخلل، وهذا يعود في جزء منه إلى الثغرات العديدة الموجودة داخل اللجان الشعبية الفلسطينية، التي تعتبر بمثابة القيادات المحلية، ومجاراة بعض اعضائها لادارة الأونروا، وفي جزء آخر إلى تماسك شبكات المافيات داخل الأونروا التي تتداخل بعناصرها الفلسطينية من ضعاف النفوس وعناصرها الاخرى من الموظفين الاجانب.

ولكن نكون اكثر صدقا على صحة هذه الاتهامات، ولنزعة الفساد المتفشية داخل ادارات الأونروا، نورد بعض الامثلة كما اثارتها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في لبنان في السابق عبر نشرتها «طريق الوطن»: [1]

- كرسي كانت تشتريه مافيات الأونروا بـ ١٧٠ دولار، تبين ان ثمنه الحقيقي ٧ دولارات.
- الكتب المدرسية كانت تشترى بـ ٩٠ الف دولار، وعند مراجعة احدى المطابع يضطر صاحبها امام ضخامة السرقة المشتركة إلى التبرع للأونروا بمبلغ ٤٠ الف دولار.
- بناء عشرين منزلا في منطق صور قدرت تكاليفها حسب قسم الهندسة في الأونروا بـ ١٦٠ الف دولار، فيما تم تلزيمها بعد ذلك لمتعهد آخر وبشروط افضل بـ ٩٠ الف دولار.
- بلغ تكلفة دهن وطرش مدرسة اريحا الكائنة في مخيم شاتيلا خلال العام ١٩٩٤ حوالي ١٧ الف دولار.[2]

---

(١) طريق الوطن: العدد ٣٣٦ ـ ١٩٩٢/١١/٢٨.

(٢) قضايا المعلمين والموظفين ـ مصدر سابق.

إن الأمثلة كثيرة ولا مجال لحصرها. ولم يجد المدير العام الحالي ما يقوم به سوى اجراء بعض التغييرات التي لا علاقة لها بالاصلاح الإداري المنشود، بل بهدف خلق جهاز اداري طيع ينفذ سياسة التقليصات وفقا لما هو مرسوم لها.

وقد سبق لمدراء عامين سابقين ان قاموا ببعض المحاولات الخجولة لاجراء اصلاح اداري، واستطاعوا كشف العديد من الشبكات خاصة في عهد المدير العام السابق سيرفيرا. لكن سجلت العديد من الملاحظات ومنها ضرورة وضع سياسة اصلاح صحيحة لمنع أي انحراف عن اعمال الأونروا ووظيفتها، اضافة إلى البطء الشديد وقصورها...

فالحقيقة التي بات يطرحها الجميع هي ان الأونروا تحوي شبكات من المافيات التي تتواطأ على سرقة لقمة الشعب الفلسطيني من عناصر فلسطينية مغطاة وبشكل كامل من عناصر اجنبية قد يكون بعضها في موقع القرار ويضغطون لمنع كشف الحقائق.

إن سياسة الإصلاح المسؤولة تتطلب خطة صائبة في التعيينات الإدارية للوظائف خاصة الوظائف الرئيسية وتقوم على مقاييس واضحة من الكفاءة ونظافة اليد بعيداً عن كل اشكال التداخل الخارجية. كما ان أي عملية إصلاح لن تكون كافية إذا اقتصرت على الاصلاح الاداري باساليب الترهيب والتخويف، على اهميته، ورغم اهمية الحزم في تطبيق القوانين الادارية، بل ينبغي ان تطال هذه السياسة تطوير الخدمات وتحسينها، فالمقياس لأية عملية اصلاح سيبقى بالنسبة للاجئين في مدى تطور ومعالجة الخلل في الخدمات.

خاتمة

وبعد، الأونروا.. إلي أين؟

يبدو واضحاً أن موضوع خدمات وكالة الغوث ليس في لبنان فحسب، بل في كافة الاقطار العربية المضيفة وفي الوطن المحتل، هو امر مرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التسوية في المنطقة. ومعروف ان الأونروا وطبقا لقرار انشائها تتولى وظيفتين اساسيتين: إغاثة اللاجئين وتقديم المساعدة لهم، والتشاور مع الحكومات المعنية ريثما تنتفي الحاجة اليى تقديم هذه المساعدة.

ومنذ تأسيسها قبل اكثر من اربعين عاما، واللاجئون الفلسطينيون ينظرون إلى الأونروا نظرة شك وارتياب تخوفا من ان تنجرف هذه المؤسسة باتجاه مخططات يشتم منها رائحة توطين. وقد واجه اللاجئون العديد من المخططات التوطينية منذ أوائل الخمسينات وظل التعامل مع وكالة الغوث انطلاقا من صفتها الخدماتية. تعامل شابه في كل المراحل الحذر واليقظة من امكانية تحولها إلى اداة سياسية بيد صانعي القرارات الدولية.

هذه المقاومة من قبل اللاجئين، اجبرت الأونروا على حصر وظيفتها تاريخيا بالجانب الخدماتي ـ الاجتماعي. ان انشاء الأونروا جاء ليخدم هدفين في آن: اجتماعي بتقديم المساعدات، وسياسي بابراز مشكلة اللاجئين وبقاء الأونروا كشاهد حي على مأساة اللجوء والتشرد حتى ايجاد حل عادل لهذه المشكلة ينسجم مع فكرة ابراز الظاهرة المؤسسية للحماية الدولية للاجئين، وهناك امثلة كثيرة جرى فيها حل وكالات خاصة باللاجئين. ففي افغانستان مثلا، وبعد سقوط نظام كابول تم حل وكالة اللاجئين وجرى تسوية اوضاع موظفيها الذين يبلغ عددهم ١٤٠٠٠ الف موظف خلال فترة لا تتجاوز ستة اشهر. غير ان اوضاع اللاجئين

الفلسطينيين تختلف عن اوضاع باقي اللاجئين في العالم، من حيث ان مشكلة هؤلاء قصيرة الامد، وهذا ما يفسر وجود هيئة خاصة معنية باللاجئين الفلسطينيين دون سواهم ومنفصلة عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة..

معنى ذلك ان تصفية وكالة الغوث قبل ايجاد حل عادل وشامل لقضية اللاجئين لا تتوقف سلبياته عند حدود الضرر الاجتماعي والاقتصادي بحرمان اللاجئين من تقديمات الأونروا (على قلتها)، بل يتعداه إلى الاضرار بالحقوق السياسية المجسدة بالقرار ١٩٤. ومع ان حديث تقليص الخدمات ليس جديداً، الا ان هذا الحديث يأتي اليوم مترافقا مع مؤشرات عدة ابرزها:

١ـ إطلاق وكالة الغوث بتاريخ ٦ تشرين الاول ١٩٩٣ برنامجا لتطبيق السلام بهدف الاسهام المباشر في دعم عملية السلام، وتخصيص موازنة كبيرة بلغت ١٩٢ مليون دولار للمرحلة الاولى و٣١١ مليون دولار للمرحلة الثانية، لجعل نتائج العملية السياسية ملموسة لدى اللاجئين..

- الخطة المستقبلية للأونروا بتسليم خدماتها للسلطة الفلسطينية وللدول العربية المضيفة بهدف ايجاد خلف للأونروا، عبر طرحها عام ١٩٩٦ لبرنامج مواءمة الخدمات بين الطرفين لتصل إلى درجة التماثل في الخدمات. لكن بالرغم من ذلك، فالأونروا لا تسعى إلى المواءمة الا بقدر ما يناسب عملية تصفية الخدمات، ومثال ذلك ما يحصل في لبنان وفي كل الاقطار العربية المضيفة تقريباً.
- يساهم الموظفون في الأونروا بنسبة ٥٠ بالمئة من ضمان صحي منقوص، بينما الموظفون في الدولة اللبنانية لا تزيد نسبته مساهمتهم عن ١٠ بالمئة وبضمان صحي كامل.
- تطال المنح التعليمية كل ابناء الموظف اللبناني وحتى مرحلة التخرج من الجامعة وتغطي هذه المنح كل الاختصاصات، بينما في الأونروا لا يعمل بهذا النظام اطلاقا.

- الدوام الرسمي بالنسبة للموظف في الأونروا يتجاوز ١٧٥ يوما، بينما في الدولة اللبنانية لا يتعدى الدوام ١٥٠ يوما.
- أما في القضية الرئيسية والضاغطة بالنسبة للموظفين وهي زيادة الرواتب فلا تختلف الصورة، والمقياس الذي تضعه الأونروا لا يخضع لأية اسس علمية. ففي البداية وحين طالب الموظفون الفلسطينيون العاملون في لبنان بزيادة رواتبهم، بعد التحرك الشامل الذي امتد لفترة شهرين، بعثت الأونروا برسالة تهديد وجهها مسؤول الادارة والتوظيف في الأونروا جوزف عكر، واعتبر فيها ان زيادة الرواتب يجب ان تتم على اساس غلاء المعيشة والقدرة الشرائية للعملة المحلية وليس على اساس المقارنة بدول اخرى او بمؤسسات نظيرة، لأن تلك الفترة شهدت زيادة للرواتب للموظفين العاملين في مقر الرئاسة في فيينا. لكن بعد ان اقرت الدولة اللبنانية نهاية العام ١٩٩٥ سلسلة الرتب والرواتب واصبحت سارية ابتداء من ١٩٩٦/١/١، تغيرت المقاييس واصبحت الاسباب مالية وبالعجز المزمن الذي تعاني منه موازنة الأونروا.

٢- مشاركة الأونروا في جميع الانشطة التي تقودها لجنة اللاجئين في اطار المفاوضات المتعددة الاطراف وفي اطار اللجان المنبثقة عنها، والتي وصلت إلى درجة متقدمة في عملها.

٣- واذا كان من المنطقي ان يكون للأونروا نهاية، فهذه النهاية يجب ان ترتبط بانتهاء المشكلة التي وجدت من اجلها وهي حل قضية اللاجئين. اما غير ذلك فلا يمكننا الا ان نحمل الأونروا مسؤولية التحول في مهماتها من نشاط خدماتي واغاثي إلى نشاط سياسي داعم لمسيرة التسوية رغم ان هذه العملية ليست موضع اجماع فلسطيني. لان دخول الأونروا كطرف في التسوية وحتى لو كان ذلك من جانب تنموي واقتصادي، فهذا سوف يغري العديد من الاطراف السياسية لدفع الأونروا للمساهمة في انجاز الجانب الاقتصادي، وهو الجانب الرئيسي المعول عليه دوليا لانجاح عملية التسوية. من هنا نفهم الاندفاعة الأميركية والاوروبية لدعم برنامج تطبيق السلام وبتركيز مباشرة على الضفة الغربية وقطاع غزة. وما يعزز هذا الاستنتاج هو ان الجزء الاكبر من موازنة الأونروا يأتي من اطراف دولية

لها مصلحة فعليه في انهاء قضية اللاجئين عبر الغاء الأونروا.. ونفهم ايضا الحماس في التبرعات السخية للمشروعات السياسية في وقت تعاني فيه موازنة الأونروا من عجز مالي يهدد وجودها. وقد بلغت قيمة البمالغ المتعهد بها من قبل الاتحاد الاوروبي للسلطة الفلسطينية حوالي المليار دولار، فيما تعجز الأونروا عن توفير مبلغ ٥٠ مليون دولار لسد العجز المتراكم في الموازنة العامة، بل الانكى من ذلك ان المفوض العام يهدد مرارا بأن الأونروا سوف تضطر إلى الغاء بعض المرافق العامة لعدم قدرتها على تأمين خدمات اضافية للاجئين...

من هنا، فاذا كانت قضية اللاجئين تعتبر واحدة من أهم القضايا في حلقات الحل القادم، وفي ظل غياب الاجماع الفلسطيني على عناصر الحل الذي تولد حتى الآن، فان القلق لدى العديد من لفلسطينيين هو حول الطرف المعني باعلان انهاء مشكلة اللاجئين وتاليا تصفية الأونروا.

من هنا تكمن أهمية المبادرات الصادرة مؤخرا عن بعض القوى الفلسطينية بهدف التوحد حول موضوع اللاجئين وعناصر اخرى كالقدس والاستيطان وغيرها. وباعتقادنا فمن الضروري ايجاد رؤية فلسطينية موحدة تجاه قضية اللاجئين، بحيث لا يتم تقرير مصير هذه المسألة بعيدا عن اللاجئين، ومن القضايا الهامة التي يجب ان تكون موضع اجماع فلسطيني النقاط التالية:

- ان مسؤولية الامم المتحدة تجاه مشكلة اللاجئين يترتب عليه عدم المساس بهذه المؤسسة والخدمات التي تقدمها، وعدم الاقدام على حلها قبل حل قضية اللاجئين. فهذه القضية ستبقى قضية سياسية وحلها يكمن في الغاء مأساة اللجوء والتشرد وعودة الشعب الفلسطيني اللاجيء إلى وطنه فلسطين طبقا للقرار ١٩٤.
- رفض محاولات إنهاء دور الأونروا وإلغاء خدماتها او تحويل صلاحياتها إلى الدول المضيفة وسلطة الحكم الذاتي، وتصعيد التحركات المطلبية بشكل موحد من اجل زيادة الخدمات وتحسينها، لأن التجربة اثبتت ان ادارة الأونروا لا يمكن ان تقدم على اية تطويرات على مستوى الخدمات المقدمة الا تحت الضغط الشعبي.

- الحفاظ على المخيمات القائمة ورفض المحاولات الهادفة إلى اقتلاعها تحت أي سبب كان، لما تمثله من تجسيد لمشكلة اللجوء وما تتمتع به من قوة دافعة لتأكيد الالتزام الدولي بحقوق اللاجئين، مع السعي الدائم لتحسين ظروفها الحياتية وتطوير بناها التحتية.
- مقاومة المخططات التوطينية ومطالبة الدول العربية المضيفة من اجل دعم حق العودة عبر تقديم التسهيلات في الجوانب الحياتية والمعيشية للاجئين المقيمين على أراضيها وتجسيد المواقف المعلنة برفض التوطين ميدانيا وبما يصون الهوية الوطنية للاجئين ويدعم صمودهم الاجتماعي.
- تأكيد التمسك الدائم بقررات الشرعية الدولية كونها الاساس الصالح لحل قضية اللاجئين، ومقاومة أية محاولات تهدف إلى المساس بها خاصة القرار ١٩٤.

إن إلغاء الأونروا او تصفية اعمالها وطي صفحة قضية اللاجئين لا تقتصر مخاطره على اللاجئين فحسب. بل قد تطال مصالح الأقطار العربية المضيفة، لأن بديل ذلك هو توطين اللاجئين حيث هم. هذه المخاطر تخلق شروطا مؤاتية لنضال مشترك بين اللاجئين والشعوب العربية، فالدفاع عن حقوق اللاجئين بقدر ما يمثل مصلحة فلسطينية فهو يمثل في جانب كبير منه مصلحة للبلدان المضيفة، خاصة تلك التي تستضيف أعداداً كبيرة منهم. ويبقى العامل الاهم في هذا المجال هو الدور الخاص للاجئين اصحاب المصلحة المباشرة بافشال مشاريع الغاء الأونروا وتصفية خدماتها من خلال مواصلة التحركات المطلبية وتصعيدها امام كل محطة من الحلقات القادمة...

المحتويات

تقديم ٣

مقدمة ٧

الفصل الأول

الأوضاع الديمغرافية ٩

الفصل الثاني

تطور الموازنة منذ التأسيس وحتى اليوم ١٧

الفصل الثالث

البرامج والخدمات

القطاع التعليمي ٣١

القطاع الصحي ٤٦

قطاع الخدمات والاغاثة الاجتماعية ٦٠

الإصلاح الاداري ٦٣

خاتمة... وبعد، الأونروا إلى أين؟ ٦٦

الفهرس ٧٢

هذا الكتاب

... انطلاقاً من كون وكالة الغوث (الأونروا) واحدة من أهم المرجعيات المعنية بالملف الخدماتي للشعب الفلسطيني في لبنان، والتي تمثل للاجئين الفلسطينيين قطاعهم العام نظرا لأهمية ما تقدمه من خدمات، فإن هذه الدراسة تركز بشكل خاص على تقديمات الأونروا، وتكشف بصورة تفصيلية التقليصات المتواصلة في الموازنة العامة للأونروا وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

Juma Al majid Center
for Culture and Heritage
0100000281065
283374-1